فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأربعاء 23 شعبان 1447هـ 11 فبراير/ شباط Wednesday 11 February 2026 | العدد 6300 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

حذر من تكرار سيناريو الموسم الماضي..

«أبو مذكور» يُطالب بضمانات رسمية لعبور 2380 حاجًا من غزة

غزة/ سند:

قال رئيس جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة، عوض أبو مذكور، إن الحجاج المعنيين بالتسجيل لموسم الحج هذا العام هم الذين سجلوا منذ عام 2023. منبهًا على أن وزارة الأوقاف أعلنت فتح باب تأكيد تسجيل الحجاج من الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفاد «أبو مذكور» أمس، بأن عدد الحجاج الجاهزين في قطاع غزة يبلغ 2380 حاجًا، مع وجود ترتيبات لاستكمال العدد إلى 2508 حجاج. ولفت النظر إلى أن

2

لقاء يبحث مستجدات القضية الفلسطينية بين حركتي حماس والجهاد الإسلامي

بيروت/ فلسطين:

طالبت حركتا المقاومة الإسلامية حماس، والجهاد الإسلامي، الوسطاء والإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي بالتحرك الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل، ووضع حد لجرائم حكومة نتنياهو المتطرفة بحق الشعب الفلسطيني. جاء ذلك خلال لقاء في بيروت، جمع أمس، علي بركة، رئيس دائرة العلاقات الوطنية في حركة «حماس» بالخارج، بإحسان عطايا، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي

2

إدخال 31,178 شاحنة

الإعلام الحكومي: 573 شهيدًا و1553 مصابًا في 1620 خرقًا لوقف النار بغزة

غزة/ فلسطين:

قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إن الاحتلال الإسرائيلي خرّق اتفاق وقف إطلاق النار منذ 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، 1,620 مرة، خلّفت 573 شهيدًا، و1,553 جريحًا.

وأكد المكتب في بيان صحفي أمس، أن الاحتلال يواصل، منذ دخول قرار وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر 2025 وحتى الاثنين 9 فبراير 2026 (لمدة 120 يومًا– 4 أشهر)، ارتكاب خروقات جسيمة ومنهجية للاتفاق.

واعتبر أن ذلك يُشكّل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي الإنساني، وتقويضًا متعمدًا لجوهر وقف إطلاق النار ولبنود البروتوكول الإنساني الملحق به.

2

5 شهداء في انتهاكات إسرائيلية متواصلة للهدنة في غزة

غزة/ فلسطين:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، خرق اتفاق وقف إطلاق النار والهدنة الهشة في قطاع غزة، بتنفيذ غارات جوية ومدفعية وقصف صاروخي في مناطق متفرقة، ما أدى إلى استشهاد 5 مواطنين وإصابة 13 آخرين.

وأكدت مصادر طبية في مستشفيات القطاع لصحيفة «فلسطين» وصول عدد من الشهداء والمصابين إلى المستشفيات، بينهم طفلان أصيبا بقنبلة من طائرة مسيرة إسرائيلية في مخيم جباليا شمال القطاع، في حين استشهدت السيدة عبير حمدان قرب منطقة المصدر وسط غزة، بحسب مصادر طبية محلية.

كما ارتقى شهيدان آخران في قصف استهدف دراجة نارية كهربائية على

2

مشاركون في تشييع عددًا من الشهداء في مدينة غزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

«المتبخرون»... (إسرائيل) ترتكب جرائم بلا شهود في قطاع غزة

غزة/ وكالات:

كشف تحقيق صحفي جديد النقاب عن استخدام «إسرائيل» أسلحة حرارية من صناعة أمريكية، خلال حرب الإبادة الجماعية التي بدأتها في قطاع غزة يوم 7 أكتوبر 2023؛ أسفرت عن تبخر جثامين 2842 شهيدًا.

من مجزرة مخيم البريج في الـ 17 من أكتوبر 2023، إلى قصف مدرسة التابعين التي كانت تؤوي نازحين ومدنيين، إلى نسف مربعات سكنية بالكامل.. كلها كانت شاهدة على ارتكاب الاحتلال جرائم حرب بأسلحة محرمة دوليًا.

وذكرت تقارير ومعطيات محلية ودولية أن قوات

صيامٌ بحذر... رمضان ومرضى الحالات المزمنة مع نقص الرعاية الصحية بغزة

غزة/ مريم الشوبكي:

مع اقتراب شهر رمضان تتصاعد المخاوف بين سكان قطاع غزة، ولا سيما بين المرضى المصابين بأمراض مزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض الكلى والجهاز التنفسي.

فبين ساعات الصيام الطويلة، ونقص الرعاية الطبية المنتظمة، وصعوبة الحصول على الأدوية الأساسية، يصبح الصيام قرارًا محفوفًا بالمخاطر الصحية، ولا سيما مع شحّ الموارد الإنسانية وضعف التوعية الصحية.

وفي هذا السياق، يوضح خبير التغذية والتثقيف الصحي في غزة، هشام حسونة، أهم الإجراءات الواجب اتباعها لضمان صيام آمن وتقليل المضاعفات الصحية، مبينًا لكل

4

الاحتلال يواصل سياسة الإخلاء والهدم في سلوان والخليل

الخليل– القدس المحتلة/ فلسطين:

أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الأيام الماضية، عشرات العائلات في حي بطن الهوى ببلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، بإخلاء منازلهم نهائيًا بزعم «الملكية اليهودية»، في خطوة تصاعدية ضمن مخطط استيطاني يهدف للسيطرة على مساحات واسعة في الحي.

وأوضح مركز معلومات وادي حلوة في بيان صحفي أمس، أن قوات الاحتلال سلمت عائلات الرجبي إخطارات إخلاء نهائية لـ11 شقة سكنية، تضم 60 فردًا، مع تحديد موعد نهائي للتنفيذ في 23 مارس 2026. وتشمل الإخطارات بنايات نضال الرجبي (6 شقق)، يعقوب الرجبي (4 شقق)، وشقة فتحي الرجبي، ضمن سلسلة قرارات قضائية أصدرتها محاكم الاحتلال منذ عام 2020، رغم تقديم العائلات للوثائق الرسمية التي تثبت ملكيتها للأراضي.

وأشار المركز إلى أن هذه الإجراءات تأتي ضمن مخطط جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية للسيطرة على نحو 5 دونمات و200 متر مربع في الحارة الوسطى من

نحو 200 إصابة يوميًا تصل لقسم الطوارئ بمستشفى الرنتيسي

فيروس «غامض» يهدد أطفال غزة... التهابات صدرية حادة وتعافٍ بطيء

غزة/ يحيى اليعقوبي:

تتوافد يوميًا عشرات الحالات المصابة بالتهابات صدرية حادة ومضاعفات تنفسية إلى قسم الطوارئ في مستشفى الرنتيسي للأطفال بمدينة غزة. وعلى الرغم من تزامن ذلك مع موسم انتشار الإنفلونزا خلال فصلي الخريف والشتاء من كل عام، فإن اختلاف الأعراض وشدة المضاعفات مقارنةً بما كان معتادًا سابقًا -ووصولها إلى حد وفاة بعض الأطفال- يعزّز الاعتقاد بوجود فيروس لم يُكتشف بعد.

وبخلاف ما يُتداول بين الأهالي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشأن كونه فيروس «كورونا»، يؤكد أطباء لصحيفة «فلسطين» أن الفحوصات التي أُجريت

5

فرنسا وسويسرا تدينان قرارات الاحتلال الإسرائيلي بتعميق ضمّ الضفة الغربية

باريس/ وكالات:

أدانت فرنسا وسويسرا، قرارات المجلس الوزاري في حكومة الاحتلال «كابينت» المتعلقة بتعميق محاولات ضمّ الضفة الغربية، معتبرتين أنها تشكل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي

تحوّل حاسم في الضفة... قرارات "الكابينت" تعمّق مسار الضم وتضيّق الأفق السياسي

غزة/ محمد أبو شحمة:

تفتح القرارات الأخيرة الصادرة عن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر "الكابينت" مرحلة شديدة الحساسية في مسار الصراع، بما تحمله من تداعيات مباشرة على مستقبل القضية الفلسطينية وفرص الحلّ السياسي، فضلًا عن انعكاساتها المحتملة على الاستقرار الإقليمي.

ويرى مختصون أن هذه الخطوات تمثّل انتقالًا متدرّجًا من إدارة الاحتلال للأرض إلى تثبيت سيادة فعلية عليها عبر أدوات قانونية وإدارية

موت بطيء... مرضى غزة بين أوجاع بلا دواء وسفر مُقيَّد

غزة/ نبيل سنونو:

تضيق أنفاسه في خيمة النزوح القسري وتحاصره الاضطرابات الصحية بلا استراحة، دون أن تلوح أمامه فرصة للخلاص من مرض لا يمهله كثيرًا لإنقاذ ما تبقى من نبضه، سواء بالسفر للعلاج، أو بإجراء عملية جراحية لا تتوافر إمكاناتها في غزة، التي دمر الاحتلال معظم مقدراتها الطبية.

هذه هي حال الشاب أسامة شلحة (23 عاما)، الذي بات وحيدًا لأمه بعد استشهاد أخيه قبل خمسة أشهر، لكنها «تذوب» في طيات مرضه وتخشى

اقتصاد الضفة على حافة الانكماش القسري

خبراء: الضمّ يهدد الاستثمار والموارد ويدفع الواقع المعيشي نحو التدهور

غزة – رام الله/ رامي رمانة:

يتجه الاقتصاد في الضفة الغربية نحو مرحلة شديدة الخطورة مع تسارع الخطوات الإسرائيلية الرامية إلى ضمّ مساحات واسعة من الأراضي وشرعنة بيعها، في تحولات يصفها مختصون بأنها تهديد مباشر لبنية الاقتصاد الفلسطيني وفرص بقائه. ويحذّر خبراء من أن هذه الإجراءات قد تقود إلى تراجع معيشي حاد، وشلل في الحركة

شارع الشهداء... قلب الخليل المحاصر بين إغلاق قديم وقرار جديد

الخليل/ قدس برس:

في قلب البلدة القديمة بمدينة الخليل، يقف شارع الشهداء صامتًا، كأنه شاهد حيّ على عقود من القهر اليومي. شارعٌ كان يومًا نابضًا بالحياة والتجارة، قبل أن يتحوّل بفعل الإغلاق العسكري

عائلة أبو حطب... منزل دُمّر ورزق أُبيد وحياة تبدأ من خيمة

غزة/ محمد أبو شحمة:

لم يكن منزل عائلة أبو حطب في أحد مخيمات خان يونس، جنوب قطاع غزة، مجرد جدران تُؤوي أسرة، بل كان شاهدًا على سنوات طويلة من الكفاح والعمل الشريف، من خلال ورشة صغيرة مثّلت مصدر الرزق

بين سريرٍ مؤقت ومعبرٍ مغلق... جودت يقاوم الموت بانتظار رحلة العلاج

غزة/ عبد الرحمن يونس:

منذ ستة أشهر، يعيش الطفل جودت أبو العين (14 عامًا) بين الألم والانتظار، بعد إصابته بحروق وجروح خطيرة من جرّاء استهدافه بطائرة إسرائيليةً مسيّرةً في أثناء نزوحه مع عائلته من حيّ الدرج شرق مدينة غزة. وبالرغم من خضوعه لعشرات العمليات

7

3

الظهر 11:40 | العصر 2:25 | المغرب 4:46 | العشاء 6:08 | فجر غد 5:03 | الشروق 6:37
القدس 29:17 | رام الله 29:18 | يافا 28:20 | غزة 28:21 | الناصرة 28:17
دولار أمريكي= 3.29 شيقل | دينار أردني= 4.63 شيقل

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأربعاء 23 شعبان 1447هـ 11 فبراير/ شباط
Wednesday 11 February 2026
WWW.FELESTEEN.PS

لقاء يبحث مستجدات القضية الفلسطينية بين حركتي حماس والجهاد الإسلامي

بيروت/ فلسطين:

طالبت حركتا المقاومة الإسلامية حماس، والجهاد الإسلامي، الوسطاء والإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي بالتحرك الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل، ووضع حد لجرائم حكومة نتنياهو المتطرفة بحق الشعب الفلسطيني.

جاء ذلك خلال لقاء في بيروت، جمع أمس، علي بركة، رئيس دائرة العلاقات الوطنية في حركة «حماس» بالخارج، بإحسان عطايا، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

وبحث الجانبان آخر المستجدات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ولا سيما قرارات المجلس الوزاري المصغر في حكومة الاحتلال بحق الضفة الغربية المحتلة، واستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة.

كما تناول اللقاء تأثير منع إدخال المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية والخيام ومواد البناء لقطاع غزة، في انتهاك واضح لاتفاق وقف الحرب، إضافة إلى تعذيب وإهانة المسافرين عبر معبر رفح، ومنع عودة اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة.

وأدان الطرفان العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأرض والمقدسات في فلسطين، وكذلك الاعتداءات المستمرة على لبنان، مؤكدين على ضرورة توحيد الجهود الفلسطينية وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني على أسس وطنية وديمقراطية.

5 شهداء في انتهاكات إسرائيلية متواصلة للهدنة في غزة

غزة/ فلسطين:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، خرق اتفاق وقف إطلاق النار والهدنة الهشة في قطاع غزة، بتنفيذ غارات جوية ومدفعية وقصف صاروخي في مناطق متفرقة، ما أدى إلى استشهاد 5 مواطنين وإصابة 13 آخرين.

وأكدت مصادر طبية في مستشفيات القطاع لصحيفة «فلسطين» وصول عدد من الشهداء والمصابين إلى المستشفيات، بينهم طفلان أصيبا بقنبلة من طائرة مسيرة إسرائيلية في مخيم جباليا شمال القطاع، في حين استشهدت السيدة عبير حمدان قرب منطقة المصدر وسط غزة، بحسب مصادر طبية محلية.

كما ارتقى شهيدان آخران في قصف استهدف دراجة نارية كهربائية على مدخل قرية المصدر بشارع صلاح الدين وسط القطاع، في حين استشهد المواطن يوسف ناصر الريفي برصاص الاحتلال في «شارع 5» بمدينة خان يونس جنوب القطاع، ونقلت طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني أربع إصابات إلى المستشفيات مع جثمان الشهيد.

(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

وفي سياق التصعيد، أطلقت مدفعية الاحتلال نيرانها باتجاه مناطق شرقي خان يونس، بينما شن الطيران الحربي خمس غارات جوية على مدينة رفح، وعمليات قصف مماثلة استهدفت مناطق شرق مخيم البريج وشرق مخيم المغازي، وسط القطاع، تزامنًا مع تحليق مكثف للطائرات الحربية في مختلف أجواء غزة.

كما فجّرت قوات الاحتلال مبانٍ سكنية شرق مخيم جباليا، واستهدفت المناطق الشمالية لمدينة بيت لاهيا شمال القطاع، فيما سُمع دوي انفجار عربة مفخخة في شرق مدينة غزة، وأطلقت زوارق الاحتلال الحربية نيرانها على البحر جنوبي القطاع بعد منتصف الليل، إلى جانب قصف واسع شرق مدينة خانيونس.

وتأتي هذه التطورات بعد يوم واحد من استشهاد أربعة مواطنين، بينهم طفلة، وإصابة آخرين في غارة على شقة سكنية بحي النصر غربي مدينة غزة مساء الاثنين.

وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية، سجل قطاع غزة منذ وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر 2025 581 شهيدًا و1,553 إصابة، فيما تم انتشال 717 حالة حتى الآن، فيما تشير الإحصاءات التراكمية منذ بداية العدوان في 7 أكتوبر 2023 إلى استشهاد 72,032 شخصًا وإصابة 171,661 آخرين نتيجة القصف والاعتداءات الإسرائيلية على القطاع.

حذر من تكرار سيناريو الموسم الماضي..

«أبو مذكور» يُطالب بضمانـــــات رسمية لعبور 2380 حاجًا من غزة

غزة/ سند:

قال رئيس جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة، عوض أبو مذكور، إن الحجاج المعنيين بالتسجيل لموسم الحج هذا العام هم الذين سجلوا منذ عام 2023. منبهًا على أن وزارة الأوقاف أعلنت فتح باب تأكيد تسجيل الحجاج من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأفاد «أبو مذكور» أمس، بأن عدد الحجاج الجاهزين في قطاع غزة يبلغ 2380 حاجًا، مع وجود ترتيبات لاستكمال العدد إلى 2508 حجاج.

ولفت النظر إلى أن حجاج الموسم الماضي دفعوا 2000 دينار أردني عبر تطبيق بنكي، بناءً على إعلان سابق صادر عن وزارة الأوقاف في رام الله.

واستدرك: «الجهات المعنية اضطرت عام 2024 الماضي إلى حلول استثنائية، حيث جرى استكمال ترتيبات 1260 حاجًا عبر الجالية في مصر، في حين استكمل نحو 1300 حاج إجراءاتهم من داخل قطاع غزة، في ظل التعقيدات التي رافقت الموسم».

وأكد أن المبالغ التي جرى تحصيلها دُفعت إلى حسابات ومالية وزارة الأوقاف. مبينًا أن الإعلان الحالي يهدف إلى تأكيد الحجاج ومنع تكرار ما حدث في الموسم السابق.

وشدد «ضيف سند» على أن الأولوية القصوى هي الحصول على موافقات أمنية واضحة قبل المضي في أي إجراءات تنفيذية.

وأردف: «توفير الموافقات الأمنية سيُسهّل بقية الإجراءات، بما في ذلك آلية الدفع التي تتم بالتنسيق مع الجهات المصرية».

وأشار إلى أن الجمعية ناشدت كلًا من الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس محمود عباس للتدخل العاجل وتوفير ضمانات رسمية تتيح للحجاج السفر وأداء المناسك والعودة بسلام.

ودعا «أبو مذكور»، المسؤولين إلى توجيه رسائل رسمية للمعابر لتسهيل مغادرة الحجاج وعودتهم، محذرًا من غياب تطمينات كافية حتى الآن من وزارة الأوقاف بهذا الشأن.

ونوه إلى أنه في حال فشل تنظيم موسم الحج من قطاع غزة، فإن الخيار المطروح هو نقل حصة غزة إلى الضفة الغربية، تفاديًا لضياع حق الحجاج لهذا العام.

والأحد، أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية عن التعليمات الخاصة باستكمال التسجيل للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية والقدس)، وتأكيد التسجيل للمحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

وناشدت، المواطنين في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) ممن خرجت أسماؤهم في قرعة الحج لعام 2023 ولم يتمكنوا من أداء فريضة الحج، ضرورة الدخول إلى الرابط التالي لتأكيد رغبتهم في أداء مناسك الحج لهذا العام.

وأوضحت أن الإجراءات بخصوص حجاج غزة 2023، تبدأ اعتبارًا من صباح يوم الأحد الموافق 8 شباط/ فبراير ولغاية نهاية دوام يوم الخميس الموافق 12 شباط الجاري؛ لك لاستكمال الإجراءات الخاصة بموسم الحج لهذا العام.

إدخال 31,178 شاحنة

الإعلام الحكومي: 573 شهيدًا و1553 مصابًا في 1620 خرقًا لوقف النار بغزة

غزة/ فلسطين:

قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إن الاحتلال الإسرائيلي خرّق اتفاق وقف إطلاق النار منذ 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، 1,620 مرة، خلّفت 573 شهيدًا، و1,553 جريحًا.

وأكد المكتب في بيان صحفي أمس، أن الاحتلال يواصل، منذ دخول قرار وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر 2025 وحتى الاثنين 9 فبراير 2026 (لمدة 120 يومًا– 4 أشهر)، ارتكاب خروقات جسيمة ومنهجية للاتفاق.

واعتبر أن ذلك يُشكّل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي الإنساني، وتقويضًا متعمدًا لجوهر وقف إطلاق النار ولبنود البروتوكول الإنساني الملحق به. وأوضح أن هذه الخروقات توزعت على النحو التالي: 560 جريمة إطلاق نار، 79 جريمة توغل آليات داخل الأحياء والمناطق السكنية، 749 جريمة قصف واستهداف، 232 جريمة نسف منازل ومباني مختلفة.

وبين أن الخروقات خلّفت 573 شهيدًا، بينهم 292 شهيدًا من الأطفال والنساء والمسنين، و281 من الرجال، لافتًا إلى أن نسبة 99% من الشهداء هم من المدنيين.

وأضاف أن إجمالي المصابين 1,553 جريحًا، من بينهم 954 مصابًا من الأطفال والنساء والمسنين، وبلغ عدد الجرحى والمصابين المدنيين 1,539 مصاباً، بما يزيد عن 99%.

وأشار إلى أن جميع الجرحى والمصابين بلا استثناء تم استهدافهم بعيدًا عن «الخط الأصفر»، داخل الأحياء السكنية.

وذكر أن الاحتلال اعتقل 50 مواطنًا، لافتًا إلى أن جميع المعتقلين بلا استثناء تم اعتقالهم واختطافهم بعيدًا عن «الخط الأصفر»، من داخل الأحياء السكنية.

وأفاد بأن إجمالي أعداد المسافرين عبر معبر رفح البري منذ أن أعلن عن البدء بتشغيله يوم الاثنين 2 فبراير 2026 حتى الاثنين 9 فبراير 2026، بلغ 225 مسافرًا، و172 وافدًا و26 مرجعًا.

وبين أن إجمالي عدد المسافرين في الفترة المذكورة: 397 مسافرًا من أصل 1,600 مسافر يُفترض أن يسافروا عبر معبر رفح البري ذهابًا وإيابًا، بنسبة تقارب 25%.

وبخصوص شاحنات المساعدات والتجارية والوقود، ذكر المكتب أن 31,178 إجمالي عدد شاحنات المساعدات والتجارية والوقود، من أصل 72,000 شاحنة، بنسبة التزام (43%).

ولفت إلى أن من ضمنهم 17,945 شاحنة مساعدات، 12,402 شاحنة تجارية، و861 شاحنة وقود، من أصل 6,000 شاحنة وقود يُفترض دخولها، بنسبة التزام (14%).

وتابع أن 260 المتوسط اليومي لعدد الشاحنات، لافتًا إلى أن 600 شاحنة من المساعدات والتجارية والوقود يُفترض دخولها يوميًا إلى قطاع غزة، و50 شاحنة وقود (سولار، بنزين، غاز طهي).

وأكد أن الاحتلال لم يلتزم بإدخال الأعداد المفترضة من الشاحنات المختلفة، ولم يلتزم بخطوط الانسحاب من قطاع غزة، ولا بإدخال المواد اللازمة لصيانة البنية التحتية، والمعدات الثقيلة للدفاع المدني لإزالة الأنقاض وانتشال جثامين الشهداء، وأيضًا إدخال المعدات والمستلزمات الصحية والطبية والأدوية، وفتح معبر رفح كما هو متفق عليه، بل تم افتتاحه جزئيًا.

«المتبخرون»... (إسرائيل) ترتكب جرائم بلا شهود في قطاع غزة

غزة/ وكالات:

كشف تحقيق صحفي جديد النقاب عن استخدام «إسرائيل» أسلحة حرارية من صناعة أمريكية، خلال حرب الإبادة الجماعية التي بدأتها في قطاع غزة يوم 7 أكتوبر 2023؛ أسفرت عن تبخر جثامين 2842 شهيدًا.

من مجزرة مخيم البريج في الـ 17 من أكتوبر 2023، إلى قصف مدرسة التابعين التي كانت تؤوي نازحين ومدنيين، إلى نسف مربعات سكنية بالكامل.. كلها كانت شاهدة على ارتكاب الاحتلال جرائم حرب بأسلحة محرمة دوليًا.

وذكرت تقارير ومعطيات محلية ودولية أن قوات الاحتلال أسقطت على قطاع غزة أكثر من 100 ألف طن من المتفجرات حتى يناير 2025 خلال الحرب العدوانية المستمرة؛ ما تسبب بدمار واسع وتبخر جثامين الشهداء.

وأشار المدير العام لوزارة الصحة في غزة الدكتور منير البرش إلى أن جسم الإنسان يتكوّن بنسبة تقارب 80% من الماء، ما يجعل تعرّضه لحرارة شديدة وضغط وأكسدة عالية سببا مباشرا لتبخره بالكامل.

طواقم الدفاع المدني الفلسطيني، والتي كانت تصل لمكان الجريمة لمحاولة إنقاذ الشهداء والجرحى، كانت تعود خالية الوفاض إلا من بعض «الرذاذ».

مؤكدة: «نُحاول ألا نُصدق الأمر، ولكن الحقيقة أن جثامين الشهداء تبخرت».

وأوضح الدفاع المدني أن طواقمه واجهت حالات متكررة يُبلَّغ فيها عن وجود عدد محدد من الأشخاص داخل منازل مستهدفة، بينما تُنتشل جثامين أقل من العدد الموثق.

واستطرد: «مما قاد إلى استنتاج أن بعض الجثامين تبخرت بالكامل، وهو أمر لم يكن متصورا في العمل الميداني قبل هذه الحرب».

وتشير المعطيات إلى أن هذه الضربات نُفذت باستخدام متفجرات حرارية فراغية وأخرى معززة بالانتشار، تولّد حرارة قد تصل إلى 3500 درجة مئوية، وضغطا هائلا يؤدي إلى تبخر السوائل في الجسم وتحويل الأنسجة إلى رماد.

ونقل التحقيق الاستقصائي شهادات إنسانية موجعة، من بينها شهادة المواطن رفيق بدران الذي تحدث عن تبخّر جثامين أطفاله الأربعة خلال قصف عنيف دمّر عشرات المنازل، مؤكدا أنه لم يعثر إلا على «رمل أسود» وبقايا متناثرة.

وروت ياسمين والدة الشهيد «سعد» كيف بحثت عن جثمان ابنها في المستشفيات وثلاجات الموتى والمساجد، بعد قصف مدرسة التابعين في حي الدرج شرقي غزة، قبل أن تتأكد لاحقا من أنه اختفى بالكامل دون أثر.

وتتبّع التحقيق؛ الذي أعدته قناة الجزيرة، أنواعًا محددة من الذخائر يُشتبه في استخدامها، من بينها قنابل أميركية الصنع مثل «mk84» المعروفة بـ «المطرقة»، و«BLU-109» الخارقة للتحصينات، إضافة إلى قنابل دقيقة التوجيه من طراز «JBU39»، وصواريخ هيلفاير، وهي ذخائر قادرة على إحداث انفجارات عالية الحرارة داخل الأماكن المغلقة، مع تدمير محدود نسبيا للبنية الظاهرة، مقابل فتك واسع بالأرواح.

وبيّنت دراسات علمية منشورة، بينها دراسة على موقع «ساينس دايركت»، أن المتفجرات الحرارية الفراغية أقوى من القنابل التقليدية بما يصل إلى 5 مرات، وتعمل عبر 3 مراحل قاتلة: موجة حرارية فائقة، تليها موجات ضغط عنيفة، ثم كرة نارية تنتشر داخل الفراغات المغلقة وتحرق كل ما تصل إليه.

واعتبر محللون قانونيون أن ما كشفه تحقيق الجزيرة، حول تبخُّر جثامين شهداء فلسطينيين بقطاع غزة يمثل نقطة تحوّل نوعية في توصيف الجرائم الإسرائيلية، في لحظة لم يعد فيها الإفلات من العقاب مقبولا.

وفي الـ 10 من يناير 2025 الماضي، وثق الدفاع المدني في قطاع غزة 7820 جثمانا اختفت كليا أو جزئيا بأماكن استهداف القصف الإسرائيلي في القطاع، وهو ما نسبته 10% من شهداء القطاع من العدوان عليه في أكتوبر/ تشرين أول 2023.

من جانبه، قال مدير عام وزارة الصحة في قطاع غزة، الطبيب منير البرش، إنه ومنذ اليوم الأول للعدوان على قطاع غزة، يستخدم الاحتلال أسلحة فتاكة تخلف درجات عالية جدا عند انفجارها ما يتسبب بتبخر أجساد الشهداء في مواقع الاستهداف.

وأشار «البرش»، إلى أن هذه الأسلحة الفتاكة جزء كبير منها محرم دولياً، وهو يتمتع بخصائص تدميرية عالية جداً وأوزان كبيرة، والمفارقة أنها تستخدم في استهداف خيام النازحين ومراكز الإيواء وهي أماكن غير محصنة.

ووثقت الجهات الرسمية والحقوقية في قطاع غزة، استخدام قوات الاحتلال للقنابل الحرارية والأسلحة المحرمة دوليًا في العديد من جرائمها والمجازر التي ارتكبتها في مختلف مناطق القطاع؛ واستهدفت فيها النازحين والمدنيين في الخيام وبركسات الإيواء والمدارس، إلى جانب مسح مربعات سكنية بالكامل.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام القنابل الحرارية لاستهداف مدنيين في المناطق المدنية المأهولة، وذلك وفقًا لاتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و1907 واتفاقيات جنيف لعام 1949.

ويُواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة؛ والذي دخل حيز التنفيذ يوم 10 أكتوبر 2025 الماضي، عبر تنفيذ عمليات نسف وقصف جوي ومدفعي.

وتشير الإحصائية التراكمية الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، فقد ارتقى 72,032 شخصًا، وأصيب 171,661 آخرين، منذ بداية العدوان في 7 أكتوبر 2023، جراء القصف والاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

تحوّل حاسم في الضفة... قرارات "الكابينت" تعمّق مسار الضم وتضيّق الأفق السياسي

غزة/ محمد أبو شحمة:

تفتح القرارات الأخيرة الصادرة عن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر "الكابينت" مرحلة شديدة الحساسية في مسار الصراع، بما تحمله من تداعيات مباشرة على مستقبل القضية الفلسطينية وفرص الحلّ السياسي، فضلًا عن انعكاساتها المحتملة على الاستقرار الإقليمي.

ويرى مختصون أن هذه الخطوات تمثّل انتقالًا متدرّجًا من إدارة الاحتلال للأرض إلى تثبيت سيادة فعلية عليها عبر أدوات قانونية وإدارية متسارعة.

وتشمل الإجراءات إلغاء العمل بالقانون الأردني الذي يمنع بيع الأراضي الفلسطينية لليهود، ورفع السرية عن سجلات الملكية العقارية، إضافة إلى نقل صلاحيات التخطيط والبناء في مناطق حساسة، ولا سيما في مدينة الخليل، إلى ما يُعرف بالإدارة المدنية الإسرائيلية. ويُنظر إلى هذه القرارات بوصفها تحوّلًا استراتيجيًا في إدارة ملف الأرض في الضفة الغربية المحتلة، يفتح المجال أمام تسريع الاستيطان وتوسيع السيطرة على الأراضي بغطاء قانوني.

ويُعدّ إلغاء القانون الأردني، الذي شكّل منذ ما قبل عام 1967 إحدى أبرز أدوات الحماية القانونية للأراضي الفلسطينية، خطوة غير مسبوقة تهدف إلى تسهيل نقل الملكية لصالح المستوطنين. كما يحذّر خبراء في شؤون الأراضي من أن رفع السرية عن السجلات العقارية قد يتيح استغلال ثغرات قانونية واستخدام وثائق قديمة أو مزوّرة للطعن في ملكية الفلسطينيين، خصوصًا في المناطق المصنّفة (ج) الخاضعة لسيطرة إسرائيلية شبه كاملة.

الخبير في الشأن الإسرائيلي فراس ياغي أكّد أن التداعيات المترتبة على قرارات "الكابينت" خطيرة للغاية، موضحًا أن دولة الاحتلال تمضي بوضوح في تطبيق النظرية التي طرحها وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش عام 2017، والمعروفة بـ«نظرية الحسم».

وأوضح ياغي لصحيفة "فلسطين" أن ما يجري يمثل تطبيقًا عمليًا لبرنامج حكومي يهدف إلى فرض السيادة الكاملة على الضفة الغربية وإنهاء ملف القدس سياسيًا. وأشار إلى أن الاحتلال يتعامل مع القدس باعتبارها قضية شبه محسومة بعد تنفيذ المخططات الخمسية التي أُقرت عام 2018 وانتهت في 2023، قبل تمديدها لخمس سنوات إضافية لدمج القدس الشرقية بالكامل بالقدس الغربية.

وبيّن أن المرحلة المقبلة قد تتجه نحو توسيع حدود المدينة ضمن مفهوم "القدس الكبرى"، عبر ضم مساحات تُقدَّر بنحو 10% من الضفة الغربية. أما قرارات "الكابينت" المتعلقة بالضفة، فيراها ياغي خطوة عملية لإنهاء ترتيبات اتفاق واي ريفر في ما يخص مدينة الخليل، وتحويلها إلى منطقة خاضعة بالكامل للإدارة المدنية الإسرائيلية.

وأضاف أن خضوع الإدارة المدنية لسيطرة سموتريتش يمنحه صلاحيات واسعة لتكثيف مصادرة الأراضي وهدم المنازل، بما في ذلك داخل مناطق مصنّفة (أ)، معتبرًا أن ما يجري يعني اكتمال السيطرة الميدانية للاحتلال، ولم يتبقَّ سوى تثبيتها قانونيًا.

ويرى ياغي أن هذه السياسات حوّلت السلطة الفلسطينية إلى إطار خدمي محدود الصلاحيات، يقتصر دوره على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية دون أي سيادة سياسية فعلية. وبحسب تقديره، فإن السيطرة الكاملة على الأرض باتت أمرًا واقعًا يمهّد لإعلان إسرائيلي رسمي بفرض السيادة على الضفة الغربية.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، أشار إلى أن المشهد يرتبط بتوازنات أوسع تشمل الخطة الأمريكية في قطاع غزة وتعدّد الجبهات الإقليمية، مؤكدًا أن المؤشرات الحالية لا تُظهر تحرّكات جدّية لوقف السياسات التوسعية الإسرائيلية في الضفة.

وأضاف أن الضفة الغربية تمثّل "الجائزة" الاستراتيجية لإسرائيل، وهو ما عبّر عنه سابقًا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عند حديثه عن ضرورة توسيع مساحة الدولة الإسرائيلية، مرجّحًا أن يكون هذا التوسع على حساب أراضي الضفة والجولان.

وفي المقابل، يرى أن الحديث عن استيطان في قطاع غزة تراجع سريعًا، في ظل تصوّر أمريكي–إقليمي يقوم على إعادة تشكيل الكيان الفلسطيني مستقبلًا في غزة بعد إعادة تطويرها، بحيث لا يشكّل تهديدًا أمنيًا لإسرائيل.

وأوضح أن هذا التصوّر يتضمن إعادة هيكلة القيادة الفلسطينية وبلورة كيان سياسي مركزه قطاع غزة، تتبعه مناطق محدودة في الضفة الغربية، وهو طرح قد يحظى بقبول واسع داخل الطيف السياسي الإسرائيلي لأنه يتيح ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض دون سكانها، مع حصر الفلسطينيين في كانتونات معزولة تربطها طرق وأنفاق منفصلة.

وختم ياغي بالإشارة إلى أن البنية التحتية المقامة على الأرض، من ربط المستوطنات وشق الطرق المنفصلة، تقود فعليًا نحو ترسيخ نظام فصل عنصري كامل في الضفة الغربية، بانتظار ما ستسفر عنه التطورات في قطاع غزة والمحيط الإقليمي.

الاحتلال يواصل سياسة الإخلاء والهدم في سلوان والخليل

الخليل– القدس المحتلة/ فلسطين:

أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الأيام الماضية، عشرات العائلات في حي بطن الهوى ببلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، بإخلاء منازلهم نهائيًا بزعم «الملكية اليهودية»، في خطوة تصاعدية ضمن مخطط استيطاني يهدف للسيطرة على مساحات واسعة في الحي.

وأوضح مركز معلومات وادي حلوة في بيان صحفي أمس، أن قوات الاحتلال سلمت عائلات الرجبي إخطارات إخلاء نهائية لـ11 شقة سكنية، تضم 60 فردًا، مع تحديد موعد نهائي للتنفيذ في 23 مارس 2026. وتشمل الإخطارات بنايات نضال الرجبي (6 شقق)، يعقوب الرجبي (4 شقق)، وشقة فتحي الرجبي، ضمن سلسلة قرارات قضائية أصدرتها محاكم الاحتلال منذ عام 2020، رغم تقديم العائلات للوثائق الرسمية التي تثبت ملكيتها للأراضي.

وأشار المركز إلى أن هذه الإجراءات تأتي ضمن مخطط جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية للسيطرة على نحو 5 دونمات و200 متر مربع في الحارة الوسطى من حي بطن الهوى، بزعم ملكية تاريخية للأراضي. ولفت إلى أن الجمعية استولت منذ 2016 على أكثر من 30 عقارًا سكنيًا في الحي، وشهدت الأشهر الأخيرة تصاعدًا في عمليات الإخلاء ورفض الاستئنافات القانونية عليها.

وفي سياق متصل، أخطرت سلطات الاحتلال بهدم ملعب «أم الخير» الرياضي للأطفال في قرية مسافر يطا جنوب الخليل، والذي أقيم قبل عامين بدعم وتمويل خارجي لخدمة الأطفال، بذريعة أنه يعيق التوسع الاستيطاني، بناءً على طلب المستوطنين ومنظمة «ريغافيم».

كما سلمت قوات الاحتلال رئيس بلدية إذنا، جابر طميزي، إخطارًا لإزالة شبكة كهرباء بطول كيلومترين تغذي منطقة «بئر البلوطة» غربي البلدة. وأكد طميزي أن هذا الإجراء يأتي ضمن سياسة الاحتلال لتفريغ المنطقة من سكانها، ومنعهم من البناء والزراعة، وربط المستوطنة الحديثة بمستوطنة «أدورا» جنوب الخليل، في إطار مشروع توسعي يهدد الأرض والمزارعين على حد سواء.

شارع الشهداء... قلب الخليل المحاصر بين إغلاق قديم وقرار جديد

الخليل/ قدس برس:

في قلب البلدة القديمة بمدينة الخليل، يقف شارع الشهداء صامتًا، كأنه شاهد حيّ على عقود من القهر اليومي. شارعٌ كان يومًا نابضًا بالحياة والتجارة، قبل أن يتحوّل بفعل الإغلاق العسكري الإسرائيلي إلى ممرّ مهجور، لا يدخله الفلسطيني إلا بإذن، ولا يمرّ فيه إلا الجندي والمستوطن.

منذ مجزرة «الحرم الإبراهيمي» عام 1994، أُغلق الشارع تدريجيًا في وجه الفلسطينيين، ليغدو رمزًا لسياسة العقاب الجماعي، ومختبرًا مفتوحًا لإجراءات الاحتلال التي لم تقتصر على منع الحركة، بل امتدت لتطال أدق تفاصيل الحياة اليومية للسكان الذين بقوا متمسكين بمنازلهم بالرغم من كل شيء.

حياة خلف الحواجز

يعيش مئات المواطنين الفلسطينيين في محيط شارع الشهداء وتل الرميدة واقعًا استثنائيًا وقاسيًا؛ منازل تُغلق أبوابها بالسلاسل، شوارع تُقطّع بالحواجز العسكرية، ومحلات تجارية أُجبرت على الإغلاق منذ سنوات طويلة، بعد أن مُنع أصحابها من الوصول إليها أو العمل فيها.

يقول أحمد أبو عيشة، أحد سكان المنطقة، إن "الخروج من البيت يحتاج إلى حسابات مسبقة؛ أيُّ حاجزٍ مفتوح؟ أيُّ جندي يقف على البوابة؟ وهل يُسمح لنا بالمرور اليوم أم لا؟"، في مشهد يلخص حياة محاصَرة لا تشبه إلا حالة طوارئ دائمة.

وأضاف أبو عيشة أن طلاب المنطقة يضطرون إلى سلوك طرقٍ التفافية طويلة للوصول إلى مدارسهم، "هذا فضلًا عن الخشية الدائمة على حياتهم من اعتداءات المستوطنين".

وأشار بيده نحو الحاجز العسكري المقام عند مدخل الشارع، موضحًا أن "كبار السن يُفتَّشون يوميًا، والنساء يتعرضن للتوقيف عند الحواجز، فيما لا تغيب الاعتداءات الاستيطانية عن محيط المنطقة، وسط حماية مباشرة من جيش الاحتلال".

وأكد أبو عيشة أن "الخوف اليوم يتضاعف، في ظل قرارات الحكومة الإسرائيلية المتشددة الجديدة، والتي كانت الخليل في صلبها"، محذرًا من أن هذه السياسات قد تمهّد لطرد السكان من منازلهم.

قرار «الكابينيت» وتشديد الخناق

في ظل هذا الواقع القاسي، جاء قرار "الكابينيت" الإسرائيلي الأخير ليضيف طبقة جديدة من القلق والمعاناة. القرار، الذي يتضمن إجراءات إدارية وأمنية تمس مدينة الخليل بشكل مباشر، يُنظر إليه فلسطينيًا باعتباره خطوة متقدمة نحو تعميق السيطرة الإسرائيلية على قلب المدينة، وفرض واقع جديد قد يطال الملكيات الخاصة، وحرية الحركة، وحقوق البناء.

ويخشى سكان شارع الشهداء أن يؤدي هذا القرار إلى تشديد إضافي على الحواجز والإغلاقات، وتوسيع النفوذ الاستيطاني داخل البلدة القديمة، وتقليص قدرة الفلسطينيين على البقاء في منازلهم، وصولًا إلى تهجير صامت وممنهج.

من جانبه، يلفت الناشط الحقوقي بلال الفاخوري إلى أن هذه الخطوات "لا تنفصل عن سياسة تفريغ البلدة القديمة من سكانها الأصليين، وتحويلها إلى فضاء أمني–استيطاني خالص"، معتبرًا ذلك "انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي".

ويتابع الفاخوري: "رغم سنوات الإغلاق والحصار، لم يترك سكان شارع الشهداء منازلهم؛ يرممونها بأيديهم، يفتحون نوافذها كل صباح، ويقاومون العزلة بالصبر والإصرار".

وبيّن أن السكان يشعرون اليوم "أن القادم قد يكون أصعب، وأن القرارات السياسية التي تُتخذ خلف الطاولات المغلقة تنعكس مباشرة على حياتهم، وأمنهم، ومستقبل أبنائهم".

في شارع الشهداء، لا يُقاس الزمن بالساعات، بل بعدد الحواجز، ولا تُقاس الحرية بالمسافات، بل بعدد الخطوات المسموح بها.

ومع كل قرار جديد، يتأكد الفلسطيني هنا أن المعركة لم تعد فقط على الأرض، بل على حقه في الحياة الطبيعية!.

اقتصاد الضفة على حافة الانكماش القسري

خبراء: الضمّ يهدد الاستثمار والموارد ويدفع الواقع المعيشي نحو التدهور

غزة – رام الله/ رامي رمانة:

يتجه الاقتصاد في الضفة الغربية نحو مرحلة شديدة الخطورة مع تسارع الخطوات الإسرائيلية الرامية إلى ضمّ مساحات واسعة من الأراضي وشرعنة بيعها، في تحولات يصفها مختصون بأنها تهديد مباشر لبنية الاقتصاد الفلسطيني وفرص بقائه. ويحذّر خبراء من أن هذه الإجراءات قد تقود إلى تراجع معيشي حاد، وشلل في الحركة الاستثمارية، وفقدان متزايد للموارد الطبيعية، إلى جانب تعميق العزلة بين التجمعات السكانية وتقويض الأمن الغذائي.

وتأتي هذه التطورات عقب تشريعات وإجراءات إسرائيلية تستهدف توسيع السيطرة الفعلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية، خصوصًا في المناطق المصنفة (ج)، عبر تسهيلات قانونية وإدارية تُكرّس واقع الضم وتفتح المجال لتوسيع الاستيطان ونقل الصلاحيات إلى جهات مدنية إسرائيلية، في تحول يُنظر إليه كانتقال من إدارة مؤقتة إلى تثبيت طويل الأمد للسيطرة على الأرض والموارد.

وحذّر الاختصاصي الاقتصادي د. ثابت أبو الروس من التداعيات الخطيرة لقرارات الكنيست المتعلقة بضمّ مناطق في الضفة والسماح للإسرائيليين بشراء أراضٍ فلسطينية، مؤكدًا أن هذه الخطوات تمثل اعتداءً مباشرًا على البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتضع عراقيل غير مسبوقة أمام الاستثمار.

وأوضح أبو الروس لصحيفة «فلسطين» أن هذه القرارات ستقود إلى تقلّص كبير في الفرص الاستثمارية، إذ ستمنع المستثمرين من الداخل والخارج من إقامة مشاريع في المناطق المستهدفة، لا سيما مناطق (ج) التي شهدت قبل السابع من أكتوبر محاولات لإطلاق مشاريع تجارية كبرى. وأضاف أن حالة الضبابية الحالية ستدفع القطاع الخاص، وخاصة قطاع الإنشاءات والإعمار، إلى تراجع حاد.

وأشار إلى أن من أبرز التداعيات الميدانية المتوقعة انحسار المناطق الرعوية ومنع المزارعين والرعاة من الوصول إلى أراضيهم في مناطق (ب) و(ج)، بما يهدد الثروة الحيوانية ويؤثر في الزراعة وقطف الزيتون في آلاف الدونمات التي قد تخضع لسيطرة إسرائيلية مباشرة. كما لفت إلى أن المستثمر الفلسطيني سيواجه معضلة الحصول على تراخيص من «الإدارة المدنية» الإسرائيلية، وهي إجراءات قد تمتد لسنوات وتُعيق نشاط البناء، أحد أبرز محركات الاقتصاد في الضفة. ودعا إلى تحرك رسمي وشعبي متكامل لمواجهة هذه الإجراءات غير المسبوقة منذ عام 1967.

من جهته، رأى الاختصاصي الاقتصادي د. نائل موسى أن عملية الضم قائمة فعليًا منذ سنوات، موضحًا أن سلطات الاحتلال تسيطر بالفعل على نحو 60% من مساحة الضفة المصنفة مناطق (ج)، وأن الجديد يتمثل في الإعلان الصريح عن هذه السياسة ورفع السرية عن عمليات بيع الأراضي بما يسهّل تملك المستوطنين لها بشكل علني.

ووصف موسى لـ»فلسطين» الواقع الاقتصادي في الضفة بأنه يشهد تراجعًا متواصلًا، مبينًا أن الوصول إلى الموارد الطبيعية في مناطق (ج) أصبح شبه مستحيل، ما يهدد قطاعات الزراعة والرعي والتعدين والمحاجر. كما أشار إلى تزايد عزلة المدن والتجمعات الفلسطينية عن بعضها، بالتوازي مع ارتفاع معدلات البطالة وتبنّي سياسات مالية ونقدية انكماشية نتيجة تأخر المستحقات وتقليص الإنفاق الحكومي، فضلًا عن تراجع السيولة النقدية بين المواطنين بفعل الإجراءات المالية الإسرائيلية.

واعتبر موسى أن أحداث السابع من أكتوبر شكّلت نقطة تحوّل مفصلية أعادت تشكيل الموازين السياسية والاقتصادية في المنطقة، معربًا عن شكوكه في قدرة صُنّاع القرار في السلطة الفلسطينية على التأثير في هذه المتغيرات في ظل محدودية السيطرة على الواقع الميداني.

فرنسا وسويسرا تدينان قرارات الاحتلال الإسرائيلي بتعميق ضمّ الضفة الغربية

باريس/ وكالات:

أدانت فرنسا وسويسرا، قرارات المجلس الوزاري في حكومة الاحتلال «كابينت» المتعلقة بتعميق محاولات ضمّ الضفة الغربية، معتبرتين أنها تشكل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي وتقوّض فرص «السلام» وحل الدولتين.

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية، في بيان رسمي، أمس، إن باريس «تدين بحزم القرارات التي صدرت مؤخرًا وترمي إلى توسيع نطاق سيطرة (إسرائيل) على الضفة الغربية، ولا سيما في المنطقتين (أ) و(ب) (تصنيفات جاءت ضمن اتفاقية أوسلو)».

وأكدت أن هذه القرارات «تتناقض مع القانون الدولي وتمثل تشكيكًا خطيرًا باتفاقات أوسلو وبروتوكول إعادة الانتشار في الخليل».

وأضاف البيان أن التدابير «الإسرائيلية» الأخيرة، إلى جانب الموافقة على مشروع «إي 1» (مخطط استيطاني يربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس ويقوّض التواصل الجغرافي للضفة الغربية)، ونشر المناقصات المرتبطة به، تسهم في المضي قدمًا في نهج ضمّ الضفة الغربية، وتشكل انتهاكًا جسيمًا لمبدأ حل الدولتين».

من جهتها، شددت وزارة الخارجية السويسرية، في بيان منفصل، على أن «أنشطة الاستيطان غير قانونية بموجب القانون الدولي»، معتبرة أنها «تقوّض حل الدولتين القائم على وجود دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب في (سلام) وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليًا، استنادًا إلى حدود ما قبل عام 1967».

قانون إعدام الأسرى... تصعيد «غير قانوني» يكشف إجرام الاحتلال

غزة/ نور الدين صالح:

في خضم حرب الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، تتصاعد داخل دولة الاحتلال محاولات تشريعية لإقرار ما يُعرف بـ«قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين»، في خطوة يرى مراقبون أنها لا تهدف إلى الردع كما تدّعي حكومة الاحتلال، بل تسعى إلى شرعنة واقع قائم من القتل والتصفية داخل السجون، وإضفاء غطاء قانوني على انتهاكات جسيمة ترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وكشفت وسائل إعلام عبرية عن شروع إدارة سجون الاحتلال في استعدادات عملية لتنفيذ قانون عقوبة الإعدام بحق أسرى فلسطينيين، في تصعيد غير مسبوق يعكس انتقال (إسرائيل) من سياسات القتل الميداني إلى تقنين الإعدام داخل السجون، بعد إقرار القانون في القراءة الأولى بالكنيست.

ووفق القناة 13 العبرية، تتضمن الخطة إنشاء مجمّع خاص لتنفيذ أحكام الإعدام يُعرف باسم «الممر الأخضر»، ووضع منظومة إجراءات تشغيلية كاملة، وتدريب كوادر، والاستفادة من تجارب دول تطبّق هذه العقوبة، في مؤشر على جدّية المضي قدمًا في تطبيق القانون.

علاء السكافي

رياض الأشقر

صورة خادعة

يرى مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان علاء السكافي، أن محاولات الاحتلال أنه لا ينفذ الإعدام ويريد شرعنة القانون هو عبارة عن خداع وتضليل للرأي العام الدولي، مشددًا على أن الاحتلال يطبّق الإعدام فعليًا بحق الأسرى الفلسطينيين منذ سنوات، ويتجلى ذلك في الارتفاع غير المسبوق في أعداد الشهداء داخل السجون.

ويقول السكافي لصحيفة «فلسطين»، إن خطورة هذا القانون لا تكمن فقط في مضمونه، بل في مخالفته الصارخة لقواعد التشريع الجنائي، خاصة أن هناك توجّهًا واضحًا لتطبيقه بأثر رجعي، وهو ما يتناقض مع أحد المبادئ الأساسية في القانون الجنائي الدولي، الذي يمنع سريان القوانين العقابية على أفعال سابقة.

وأضاف أن المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية ترى في هذا القانون خرقًا فاضحًا للمنظومة القانونية الدولية، وانتهاكًا مباشرًا لاتفاقيات جنيف، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يقيّد استخدام عقوبة الإعدام حتى في الدول التي لم تُلغِها. وبحسب السكافي، فإن التوجّه نحو إقرار قانون إعدام الأسرى يأتي استجابة للتوجهات المتطرفة داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، وليس لتحقيق أي هدف ردعي، موضحًا أن الهدف الحقيقي هو الانتقام السياسي، خاصة في ظل عجز الاحتلال عن تحقيق إنجازات ميدانية حاسمة.

وأشار إلى أن التصريحات الصادرة عن وزراء في حكومة الاحتلال، وعلى رأسهم بن غفير، تترافق مع ممارسات قتل فعلية بحق الأسرى والمعتقلين، لا سيما في سياق حرب الإبادة الجماعية، حيث أُبلغت المؤسسات الحقوقية باستشهاد أكثر من 90 أسيرًا داخل المعتقلات، وهو رقم يعكس بوضوح أن الإعدام قائم بالفعل، وأن القانون الجديد يهدف إلى شرعنة هذا الواقع وتحويله إلى أداة سياسية معلنة.

ويحذّر السكافي من أن القانون المقترح يمنح محاكم الاحتلال صلاحيات خطيرة، إذ يسمح بإصدار أحكام الإعدام حتى في حال وجود تأييد محدود من القضاة، بل وقد يذهب القضاء إلى تنفيذ عقوبة الإعدام حتى دون طلب صريح من النيابة العامة، وهو ما يشكّل خرقًا واضحًا لمبدأ الفصل بين السلطات، وانتهاكًا صارخًا لمعايير المحاكمة العادلة.

وأكد أن القانون يحمل طابعًا عنصريًا واضحًا، ويُرسّخ الإعدام القائم على أسس تمييزية، في ظل غياب أي آليات فاعلة للمساءلة أو الرقابة على سلوك أجهزة التحقيق والمحاكم، ما يجعل الأسرى الفلسطينيين عرضة للإعدام القانوني والسياسي في آن واحد.

من جانبه، قال مدير مركز «فلسطين» لدراسات الأسرى، رياض الأشقر، إن حكومة الاحتلال تشهد تسارعًا ملحوظًا في الدفع باتجاه إقرار قانون إعدام الأسرى، معتبرًا أن كل ما يجري يصب في إطار الضغط على الشعب الفلسطيني والمقاومة، وليس له علاقة بمنظومة العدالة.

وأوضح الأشقر لـ«فلسطين»، أن إدارة سجون الاحتلال تمارس إجراءات قمعية بحق الأسرى المدانين بعمليات قتل، بهدف كسر إرادتهم، والتأثير على المقاومة في الخارج، ومحاولة ردع الشبان الفلسطينيين عن الانخراط في العمل المقاوم عبر التلويح بمصير الإعدام.

وأكد أن الاحتلال لا يحتاج فعليًا إلى تشريع جديد، لأنه نفّذ الإعدام بحق حوالي 90 أسيرًا منذ عام 2023 بوسائل متعددة، شملت التعذيب والإهمال الطبي وأساليب أخرى.

دعاية انتخابية

ويرى الأشقر أن ما يروّجه الإعلام الإسرائيلي بشأن قرب إقرار القانون يندرج في إطار الدعاية الانتخابية مع اقتراب انتخابات الكنيست، ويأتي على حساب حقوق الأسرى الفلسطينيين، مؤكدًا أنه لم تُعقد حتى الآن جلسات فعلية للقراءة الثانية والثالثة.

وأضاف أن الاحتلال يسعى من خلال هذا الترويج إلى إضفاء شرعية رسمية على جرائم الإعدام التي نُفّذت سابقًا داخل السجون، ومنع محاسبة المسؤولين عن التعذيب الذي أدى إلى استشهاد عشرات الأسرى، ليس فقط منذ عام 2023، بل منذ عام 1967.

وشدد على أن الاحتلال اعتاد إطلاق تصريحات كبرى دون تنفيذها، إلا أن الخطر الحقيقي يكمن في أن الإعدام يُطبّق فعليًا داخل السجون، وأن الهدف من هذه الحملة هو زرع القلق والرعب في نفوس الأسرى وذويهم، لا سيما أولئك المحكومين بالمؤبد، والتركيز على أسرى «النخبة» في إطار نزعة انتقامية مرتبطة بأحداث السابع من أكتوبر.

صيامٌ بحذر... رمضان ومرضى الحالات المزمنة مع نقص الرعاية الصحية بغزة

غزة/ مريم الشوبكي:

مع اقتراب شهر رمضان تتصاعد المخاوف بين سكان قطاع غزة، ولا سيما بين المرضى المصابين بأمراض مزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض الكلى والجهاز التنفسي.

فبين ساعات الصيام الطويلة، ونقص الرعاية الطبية المنتظمة، وصعوبة الحصول على الأدوية الأساسية، يصبح الصيام قرارًا محفوفًا بالمخاطر الصحية، ولا سيما مع شحّ الموارد الإنسانية وضعف التوعية الصحية.

وفي هذا السياق، يوضح خبير التغذية والتثقيف الصحي في غزة، هشام حسونة، أهم الإجراءات الواجب اتباعها لضمان صيام آمن وتقليل المضاعفات الصحية، مبينًا لكل حالة ما ينبغي مراعاته قبل وأثناء شهر رمضان.

يقول حسونة لصحيفة «فلسطين» إن الصيام يكون آمنًا فقط بعد تقييم طبيٍّ شخصي قبل رمضان، موضحًا أن مرضى السكري أو الضغط غير المستقر، أو الذين يفتقرون إلى متابعة طبية منتظمة، قد يشكّل الصيام لديهم خطرًا صحيًا إذا استمر من دون تعديل للأدوية أو مراقبة لمستويات السكر والضغط. ويؤكد أن الأمان يعتمد على استقرار الحالة ووجود خطة متابعة واضحة.

ويضيف أن تعديل جدول الأدوية قبل رمضان ممكن من خلال إعادة جدولة بعض العلاجات لتتناسب مع وقتي الإفطار والسحور، إلا أنه لا يجوز تعديل الجرعات أو توقيت الدواء دون استشارة طبية. كما يمكن في بعض الحالات تحويل الأدوية طويلة المفعول إلى جرعة واحدة يوميًا إذا كانت مناسبة للحالة الصحية، بينما قد تحتاج أدوية السكري الفموية إلى تعديل جرعاتها، وقد تتطلب بعض الحالات إشرافًا تخصصيًا مباشرًا.

ويشير حسونة إلى ضرورة مراقبة مستويات السكر في الدم بوتيرة أعلى من المعتاد، خصوصًا قبل السحور وبعد الإفطار، مع قياس ضغط الدم بانتظام خلال النهار إن أمكن. وفي حالات السكري التي تستخدم الإنسولين، قد تستدعي الحاجة تعديل الجرعات تحت إشراف طبي لتقليل نوبات هبوط السكر أو ارتفاعه.

ويؤكد أهمية تنظيم الوجبات قبل رمضان لتجنب الإرهاق، عبر البدء تدريجيًا بتناول وجبات متوازنة تحتوي على البروتين والخضراوات والألياف. وفي ظل توفر بعض مواد المساعدات الإنسانية كالأرز والخضراوات، ينصح بالتركيز على الأرز المطبوخ مع الخضار والبقول، وإضافة مصادر البروتين مثل البيض والفول واللبن، مع تقليل السكريات والمشروبات الغازية للحد من التقلبات الحادة في مستويات السكر والطاقة.

وفيما يتعلق بمرضى الكلى والغدة الدرقية، يوضح

حسونة أن الترطيب الجيد قبل الصيام أمرٌ أساسي، خاصة في ظل نقص المياه، مشيرًا إلى أن مرضى الفشل الكلوي أو اضطرابات الغدة يحتاجون تقييمًا فرديًا، وقد يُنصح بعضهم بعدم الصيام أو بإجراء تعديلات غذائية ودوائية دقيقة، مع زيادة تناول السوائل قبل الصيام وتقليل الملح للحد من الإجهاد الكلوي.

كما يشير إلى أن الإرهاق الجسدي والنفسي يمكن التخفيف منه عبر النوم الكافي، وممارسة تمارين خفيفة منتظمة، وتنظيم الأنشطة اليومية لتقليل الإجهاد، مؤكدًا أهمية الدعم النفسي لمرضى الأمراض المزمنة لما له من أثر مباشر في استقرار حالتهم الصحية.

وبشأن الصيام أثناء الحمل أو الرضاعة، يلفت حسونة إلى أنه في ظل نقص الرعاية الطبية، لا يُستحسن الصيام غالبًا، خاصة عند وجود مشكلات صحية مصاحبة، مشددًا على ضرورة المتابعة الفردية مع الطبيب، وقد يُنصح في بعض الحالات بالبدائل الشرعية كالإطعام أو قضاء الأيام لاحقًا.

ويتطرق إلى أهمية حملات التثقيف الصحي قبل رمضان، موضحًا أنها تسهم في تنظيم ورش عمل لمراقبة الصحة الذاتية، وتعليم استخدام أجهزة قياس السكر والضغط، وتوفير خطط غذائية مبسطة تتلاءم مع بيئة نقص الموارد، ما يرفع وعي المرضى ويقلل المضاعفات أثناء الصيام.

ويحذر حسونة من علامات تستدعي الإفطار الفوري والتواصل مع مختص، مثل الدوخة الشديدة أو الإغماء، وهبوط السكر الحاد إلى أقل من 70، والارتفاع الشديد في ضغط الدم، والخفقان غير الطبيعي أو ألم الصدر، إضافة إلى الضعف الشديد أو الاضطرابات البصرية.

ويختم بالتأكيد أن مرضى الجهاز التنفسي المزمن، كالمصابين بالربو، يحتاجون تقييمًا فرديًا قبل رمضان، وأن الالتزام بخطة العلاج وعدم تعديل الأدوية دون إشراف طبي أمرٌ ضروري، وفي حال نقص الأدوية قد تكون أولوية العلاج قبل الصيام لضمان السلامة.

وبعد أكثر من عامين من حرب الإبادة الجماعية، يعاني نظام الرعاية الصحية في غزة من انهيارٍ شبه كامل. ووفق منظمة الصحة العالمية، فإن 94% من المستشفيات متضررة أو مدمرة، مع نقص يصل إلى 52% في الأدوية الأساسية. هذا الواقع يجعل التحضير للصيام مسألةً معقدة لمرضى الأمراض المزمنة، الذين يتجاوز عددهم 225 ألف مصاب بارتفاع ضغط الدم و60 ألفًا بمرض السكري.

ويقول الدكتور منير البرش، المدير العام لوزارة الصحة في غزة، في تصريح عبر «فيسبوك»، إن المرضى يواجهون نقصًا مزمنًا في الإمدادات الطبية، ما يجعل إدارة حالات مثل السكري أثناء الصيام مخاطرةً كبيرة.

كما يعاني السكان من سوء تغذية حاد، إذ يواجه 77% منهم نقصًا غذائيًا شديدًا، بينهم نحو 100 ألف طفل و37 ألف امرأة حامل، الأمر الذي يفاقم مخاطر الصيام لدى المرضى الذين يحتاجون إلى تغذية متوازنة للحفاظ على استقرار مستويات السكر والضغط.

وقفة احتجاجية أمام المقرّ الرئيس لـ«أونروا» في بيروت رفضًا لخفض الرواتب وساعات العمل

بيروت/ فلسطين:

نُظّمت وقفة احتجاجية أمام مبنى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» الرئيس في العاصمة اللبنانية بيروت، بدعوة من «اتحاد المعلمين الفلسطينيين في لبنان»، رفضًا للقرار القاضي بتخفيض ساعات العمل وخفض الرواتب بنسبة 20 في المئة، وما يترتب عليه من تداعيات تمسّ الأوضاع المعيشية للموظفين، والمسار التعليمي، والخدمات المقدّمة للاجئين الفلسطينيين.

وأكد اتحاد المعلمين، في الكلمة التي أُلقيت خلال الوقفة، أمس، أن قوته وشرعيته تنبعان من قاعدته الشعبية الملتفّة حول توجهاته وقراراته، مشددًا على أن تحركاته تأتي ضمن الأطر النقابية والقانونية المرعية الإجراء، وبما تكفله القوانين التي تنظّم العلاقة مع الوكالة، معتبرًا أن أي تحرّك أو احتجاج هو حق نقابي أصيل ومشروع لا نقاش فيه.

وأشار الاتحاد إلى أن الوقفة تأتي من أمام المكتب الرئيسي للأونروا في بيروت لتأكيد الرفض القاطع للقرار الأخير، الذي وصفه بالجائر والظالم، لما يحمله من إجحاف بحق الموظفين، ولما ستكون له من انعكاسات خطيرة على العملية التعليمية وجودة الخدمات الأساسية المقدّمة للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها اللاجئون في لبنان.

وأوضح المتحدثون أن وكالة الأونروا أُنشئت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، لتقديم خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، مؤكدين أن وجود الوكالة مرتبط بوجود اللاجئين، وأن خدماتها ليست منّة أو مكرُمة، بل حق إنساني وقانوني للشعب الفلسطيني، وتقع مسؤولية ضمان استمراريتها على عاتق الأمم المتحدة والدول المانحة.

ولفت الاتحاد إلى أن ما تشهده الوكالة من وقف أو تقليص للتمويل، وما يرافقه من إجراءات مالية قاسية، لا يمكن فصله عن محاولات إضعاف الأونروا وضرب دورها، معتبرًا أن إنهاء الوكالة لا يكون عبر قرارات مالية تعسفية، بل بزوال سبب وجودها، والمتمثل باستمرار قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى فلسطين.

وشدد الاتحاد على أن المهمة الأساسية للمفوض العام والإدارة العليا في الأونروا تتمثل في البحث عن التمويل اللازم، وحشد الدعم الدولي، وإطلاق المشاريع التنموية، لا تحميل الموظفين واللاجئين ثمن الفشل الإداري والسياسي، محذرًا من نهج مقلق يمسّ الأمن الوظيفي والمعيشي للموظفين ويهدد استقرار المؤسسة.

وتناول الاتحاد في كلمته سلسلة من الإجراءات التي وصفها بالتعسفية، من بينها استخدام الإجازات الاستثنائية كأداة ضغط تهدد الاستقرار الوظيفي، ووقف معاشات موظفين في قطاع غزة ثم فصلهم بعد مغادرتهم خلال الحرب الأخيرة، وإنهاء عقود حراس المكتب الرئيسي في الأردن واستبدالهم بشركات خاصة، إضافة إلى فصل موظفين في اتحادات العاملين في الضفة الغربية، وفصل معلمين في اتحاد المعلمين في لبنان بذريعة خرق الحيادية رغم الإقرار بعدم وجود أدلة كافية، وصولًا إلى القرار الأخير بتخفيض ساعات العمل والرواتب بنسبة 20 في المئة بحجة العجز المالي.

وطالب اتحاد المعلمين في لبنان المفوض العام للأونروا بالتراجع الفوري عن هذا القرار، وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، داعيًا إلى تحمّل المسؤوليات كاملة في تأمين التمويل اللازم، بدل تحميل الموظفين تبعات الأزمات السياسية والمالية التي تمرّ بها الوكالة.

كما أعلن الاتحاد وقوفه إلى جانب المؤتمر العام لاتحادات الموظفين، حرصًا على وحدة الصف والعمل النقابي المشترك، مطالبًا بتصعيد التحركات النقابية والضغط الجاد لوقف هذه القرارات، ووضع حد للتجاوزات بحق الموظفين، وصون وجود واستمرارية وكالة الأونروا.

ووجّه الاتحاد رسالة إلى الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي، مؤكدًا أن ما يصيب المعلمين ينعكس مباشرة على الطلبة وجودة التعليم، ومحذرًا من الآليات الجديدة غير القابلة للتطبيق داخل المدارس، لما تسببه من تفريق بين المعلمين، وتوتير للعلاقة مع الإدارة، وزيادة في أعباء الحصص اليومية، وضغط نفسي وجسدي، وانعكاسات سلبية على العملية التعليمية برمّتها.

ويعتمد أكثر من 400 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان بشكل شبه كامل على خدمات الأونروا، وأدّت هذه الإجراءات إلى تقليص ساعات العمل، وخفض الرواتب، وتأخير صرف المستحقات المالية، إلى جانب تقليص برامج الدعم الصحي والاجتماعي، في ظل غياب أي بدائل رسمية قادرة على سدّ هذا النقص، ما فاقم من هشاشة الواقع المعيشي داخل المخيمات.

وتُرجع إدارة الأونروا هذه الخطوات إلى العجز المالي المتراكم وازدياد النفقات التشغيلية، لا سيما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما رافقه من توسّع في الاحتياجات الإنسانية، في وقت تحذّر فيه اتحادات الموظفين وفعاليات فلسطينية من أن معالجة الأزمة عبر تحميل الموظفين واللاجئين تبعاتها يشكّل مساسًا بالأمن الوظيفي، والحق في التعليم والعلاج.

نحو 200 إصابة يوميًا تصل لقسم الطوارئ بمستشفى الرنتيسي

فيروس «غامض» يهدد أطفال غزة... التهابات صدرية حادة وتعافٍ بطيء

غزة/ يحيى اليعقوبي:

تتوافد يوميًا عشرات الحالات المصابة بالتهابات صدرية حادة ومضاعفات تنفسية إلى قسم الطوارئ في مستشفى الرنتيسي للأطفال بمدينة غزة. وعلى الرغم من تزامن ذلك مع موسم انتشار الإنفلونزا خلال فصلي الخريف والشتاء من كل عام، فإن اختلاف الأعراض وشدة المضاعفات مقارنةً بما كان معتادًا سابقًا -ووصولها إلى حد وفاة بعض الأطفال- يعزّز الاعتقاد بوجود فيروس لم يُكتشف بعد.

وبخلاف ما يُتداول بين الأهالي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشأن كونه فيروس «كورونا»، يؤكد أطباء لصحيفة «فلسطين» أن الفحوصات التي أجريت على عينات عشوائية أثبتت عدم كونه «كورونا»، في حين لم تُحدَّد طبيعته حتى الآن، على الرغم من وضوح أعراضه، وأبرزها: ضيق التنفس المؤدي إلى نقص الأكسجين، والصفير الصدري، والسعال المتواصل، وارتفاع درجة الحرارة.

داخل مستشفى الرنتيسي، تتكدس الغرف والأقسام بالأطفال المصابين بالتهابات الجهاز التنفسي، ولا سيما التهاب الشعب الهوائية الناتج عن الفيروسات المنتشرة، فيما تصطف أجهزة التنفس الاصطناعي وأجهزة التبخير جنبًا إلى جنب في محاولة لإنقاذ الحالات الحرجة.

إصابات متعددة

تتمدد الطفلة ملك طارق جمعة، التي لم يتجاوز عمرها خمسين يومًا، على أحد أسرّة المشفى، موصولةً بجهاز تنفس يمدّها بالأكسجين نتيجة ضيق تنفس شديد. تعاني احتقانًا وسعالًا متواصلًا، بينما تسهر والدتها وجدتها إلى جوارها، كما تفعل الطواقم الطبية.

وتروي والدتها لصحيفة «فلسطين» أن العدوى بدأت بإصابة شقيقها البالغ عامين ونصف العام، مع حرارة وصلت إلى 39.5 درجة مئوية وسعال وضيق في التنفس، قبل أن تنتقل العدوى إلى شقيقتهما الرضيعة ثم إلى الوالدين. وتؤكد أن طفلها، رغم تلقي العلاج منذ ثلاثة أسابيع، لم يتماثل للشفاء الكامل، ولا تزال الأعراض الحادة ترافقه وترافق شقيقته التي فقدت شهية الرضاعة.

وترى الأم أن ما يتعرض له أطفالها يختلف عن الأنفلونزا الموسمية المعروفة، إذ لا تصل مضاعفاتها عادةً إلى الحاجة لوضع الطفل على جهاز أكسجين على مدار الساعة. كما تزيد ظروف العيش داخل خيمة الإيواء، والتنقل المستمر في أجواءٍ باردة، من صعوبة التعافي.

وفي غرفة عناية مكثفة أُنشئت بإمكانات محدودة بعد تدمير الغرفة الأصلية جراء قصف الاحتلال، يكافح الطفل محمد صالح فسفوس (5 أعوام) لالتقاط أنفاسه، موضوعًا على جهاز أكسجين وسط سعال شديد وضيق تنفس واضح. وتقول والدته إن طفلها لم يكن يعاني أي أمراض سابقة، لكن العدوى انتقلت إليه خلال زيارة عائلية، لتظهر المضاعفات سريعًا ويحتاج إلى دعم تنفسي منذ ثلاثة أيام.

وتشير إلى أن إقامته في خيمة بميناء غزة، وسط بيئة ملوثة بالنفايات والصرف الصحي، تزيد من تدهور حالته الصحية وتُهيئ لانتشار الفيروسات.

وفي غرفة أخرى، تحتضن نعمة مهاني طفلتها «وتين» التي تعاني صعوبة في التنفس وارتفاعًا في الحرارة وصل إلى 40 درجة مئوية، ما استدعى إدخالها المستشفى منذ أربعة أيام بعد انتكاسة مفاجئة. وتربط الأم إصابة طفلتها بظروف المخيم، حيث القمامة والبعوض ومياه الصرف الصحي المحيطة بالخيام.

كما تؤكد والدة الطفل عبد الله السردي (10 أشهر) أن حالة طفلها تدهورت عقب استنشاقه الغبار والغازات الناتجة عن قصف مركز شرطة الشيخ رضوان قرب منزلهم، ما أدى إلى صعوبة في التنفس وامتناعه عن الرضاعة، واضطر الأطباء لإدخاله ووضعه على جهاز أكسجين.

انتشار يتجاوز القدرة الاستيعابية

تبلغ السعة السريرية للقسم نحو 30 سريرًا، فيما يستقبل حاليًا ما بين 50 و60 حالة مبيت، وقد يصل العدد في بعض الموجات إلى 100 حالة، الأمر الذي يزيد احتمالات انتقال العدوى. كما سُجّلت نحو خمس حالات وفاة لأطفال دون ظهور أعراض إنذارية شديدة مسبقًا.

ووفق المديرة الطبية لمستشفى الرنتيسي الدكتورة وصال أبو لبن، استقبل قسم الطوارئ خلال الشهر الماضي نحو 400 حالة يوميًا، قبل أن ينخفض المعدل مؤخرًا إلى قرابة 200 حالة يوميًا، معظمها التهابات صدرية، يُدخَل منها نحو 40 حالة إلى الأقسام.

وتوضح أن الفيروسات التنفسية الموسمية معروفة وتكثر شتاءً، وتصيب الجهاز التنفسي العلوي والسفلي، وتكون أشد خطورة على الرضّع وحديثي الولادة بسبب ضعف المناعة. وتشمل الأعراض ارتفاع الحرارة، وصعوبة التنفس، والازرقاق، والتشنجات، وقد تتطور إلى التهاب رئوي.

وحول الوفيات، تشير إلى أن بعضها لأطفال بلا أمراض مزمنة، بينهم طفلة توفيت خلال 24 ساعة من دخولها نتيجة التهاب رئوي حاد، بينما كانت حالات أخرى تعاني أمراضًا مزمنة تفاقمت مع العدوى.

وترجّح أن بيئة المخيمات المكتظة وقلة النظافة تسرّع انتقال العدوى عبر الهواء واللمس والرذاذ. كما تؤكد أن الفحوصات استبعدت فيروس «كورونا»، فيما لم يُحدَّد الفيروس المسبب بعد، مع ملاحظة سرعة انتشاره داخل العائلة الواحدة وطول فترة المرض التي قد تمتد إلى 20 يومًا أو شهر.

موت بطيء... مرضى غزة بين أوجاع بلا دواء وسفر مُقيَّد

غزة/ نبيل سنونو:

تضيق أنفاسه في خيمة النزوح القسري وتحاصره الاضطرابات الصحية بلا استراحة، دون أن تلوح أمامه فرصة للخلاص من مرض لا يمهله كثيرًا لإنقاذ ما تبقى من نبضه، سواء بالسفر للعلاج، أو بإجراء عملية جراحية لا تتوافر إمكاناتها في غزة، التي دمر الاحتلال معظم مقدراتها الطبية.

هذه هي حال الشاب أسامة شلحة (23 عاما)، الذي بات وحيدًا لأمه بعد استشهاد أخيه قبل خمسة أشهر، لكنها «تذوب» في طيات مرضه وتخشى فقده، في ظل قيود الاحتلال المشددة على معبر رفح، المنفذ الوحيد للغزيين إلى العالم، ومنعه أو تقييده إدخال الإمكانات والمستلزمات الطبية والأدوية إلى القطاع.

تقول والدته سماح شلحة لصحيفة «فلسطين»: أسامة يعاني من مشكلة في القلب. أُجرى عملية سابقا في الداخل المحتل، والآن لديه انسداد في الصمام ويحتاج عملية أخرى.

قبل أيام استدعى تفاقم حالته الصحية نقله إلى المستشفى، وهناك أوصله الأطباء بالأكسجين وحصل على بعض العلاج، لكنه ظل بحاجة إلى العملية الجراحية. وتقول سماح، إنها أُبلِغت بوجوب إجراء هذه العملية في أوروبا.

وتوضح أن ابنها حاصل على تحويلة علاجية قبل الحرب على غزة، وكان من المفترض أن يجري العملية الجراحية آنذاك، لكن لم يتحقق ذلك.

فقد أسامة 35 كيلوجرام من وزنه، ولا يزال أسيرًا لأعراض المرض من ضيق التنفس والتنميل في اليد ومشكلات في الصدر. وتقول والدته، إن الطبيب أبلغها بأن صمام قلبه «يقف على شعرة»، في إشارة إلى صعوبة مرضه.

وازدادت الحالة الصحية لأسامة سواء منذ أن استشهد أخوه الوحيد بينما كان يحاول الحصول على لقمة عيش العائلة قبل أشهر، في ظل مجاعة فرضها جيش الاحتلال على الغزيين، عبر حصار مطبق، ومنع للمساعدات الإنسانية.

ويقيم أسامة مع أسرته في خيمة ببلدة القرارة جنوب قطاع غزة، وسط انعدام لمقومات الحياة، كأحد تداعيات حرب الإبادة الجماعية.

وتناشد الأم، تمكين فلذة كبدها من السفر للعلاج، وعدم تركه فريسة للمرض.

«لا أريد العيش بطرف واحد...»

وضمن طابور طويل من المرضى والجرحى الذين يعانون الأمرين في غزة بسبب سياسات الاحتلال، يئن الجريح أحمد المقادمة (25 عاما) تحت وطأة إصابته بنيران إسرائيلية، ما يهدد قدمه اليمنى بالبتر إن لم يسافر للعلاج خارج القطاع.

يقول المقادمة لصحيفة «فلسطين»، إنه أصيب بفعل مُسيَّرات تابعة للاحتلال في مدرسة لإيواء النازحين في مخيم البريج وسط قطاع غزة، في يوليو/تموز.

«كنا نايمين بالخيم ونزلت علينا مسيرات وحرقت الخيمة وأصبت بجميع أنحاء جسمي بشظايا وحروق..»، يوضح المقادمة تفاصيل لحظة فارقة في حياته.

ونجم عن ذلك، إصابته بكسر «معقد» من الدرجة الثالثة في قدمه اليمنى. يضيف: حاول الأطباء أن ينقذوا قدمي من البتر وأجروا لي عمليات «تكسير عظام» ثلاث مرات.

لكن في ظل شبه انهيار المنظومة الصحية وشح الإمكانات والمستلزمات الطبية، يعاني المقادمة الآن من عجز كبير والتهابات في العظام وألم شديد في قدمه، وتستدعي حالته السفر للعلاج في الخارج لإنقاذها من البتر، وفق حديثه.

وتعكس معاناة شلحة والمقادمة واقع 20 ألف مريض وجريح في غزة، حسبما أفاد المدير العام لمجمع الشفاء الطبي د. محمد أبو سلمية في تصريحات سابقة لصحيفة «فلسطين».

وتظهر بيانات رسمية في غزة، وفاة 1268 حالة مرضية كانت في انتظار السماح لها بالسفر للعلاج في الخارج.

ووفق بيان للمكتب الإعلامي الحكومي في 27 يناير/كانون الثاني، فإن 440 حالة تعد حالات إنقاذ حياة، من أصل 20000 لديهم تحويلات طبية مكتملة. ومن بين العدد الإجمالي على قوائم الانتظار العاجلة للسفر 4000 من مرضى الأورام، و4500 من الأطفال.

ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي على الجانب الفلسطيني من معبر رفح بالقوة العسكرية منذ مايو/أيار 2024. ومنذ بدء إعادة فتح معبر رفح الأسبوع الماضي، وصلت القطاع وغادرته أعداد محدودة جدا من المواطنين، وفق معطيات ميدانية. وتزداد الأزمة تعقيدًا بسبب القيود والعراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال على سفر المرضى لتلقي العلاج خارج القطاع.

بنبرة تحمل الألم والأمل، يقول المقادمة: أنا شاب في مقتبل العمر، ولا أريد أن أعيش بطرف واحد فقط... لدي تحويلة علاجية لخارج القطاع، وأناشد جميع المؤسسات الدولية المعنية، ولاسيما منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر الوقوف إلى جانبي.

وإلى أن تلقى هذه النداءات صدى على أرض الواقع، يبقى المقادمة وشلحة وغيرهما من المرضى والجرحى في غزة بين أوجاع المرض، وآلام الانتظار.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا)

(الأحزاب: 23)

غزة: ملحمة الصبر واليقين

في زمنٍ ضاقت فيه الأرض بما رحبت، وسقطت الأقنعة عن وجوهٍ كثيرة، نهضت غزة لا كمدينةٍ محاصرة، بل كمعنى كامل. نهضت كجبلٍ لا يهتز، وكحديدٍ لا يلين، وكضياءٍ لا يخبو. رجالها ليسوا مجرّد أبطال، بل شُهود حق، ورواة ملحمة تُكتب بالدم والدمع واليقين؛ كلّ شهيدٍ منهم بيتٌ في قصيدة المجد، وكلّ أمٍّ ثكلى آيةٌ من الصبر، وكلّ طفلٍ يبتسم رغم الجراح وعدٌ صامت بأن الفجر أقرب مما نظن.

غزة ابتُليت بطريق ذات الشوكة، فمضت فيه غير ملتفتة، وودّعت آلافًا من رجالها وقادتها شهداء على طريق القدس. أجسادهم قُطِّعت، وبعضها فُقد، لكن أرواحهم ارتقت لتشهد أن الحق لا يموت. هؤلاء هم الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وهتفوا من عمق الجراح: يا رب خذ من دمنا وأهلنا وبيوتنا حتى ترضى. فكانوا خير جيلٍ بعد جيل، رهبان ليلٍ إذا هدأ الضجيج، وفرسان نهارٍ إذا اشتدّ الوغى، الطائفة المنصورة التي لا يضرها من خذلها ولا ما أصابها من لأواء.

شهيدهم يُحسب باثنين، ومجاهدهم يقاتل بلا أعوان، ومع ذلك فهم أولو بأسٍ شديد. عبادٌ لله تجردوا له وحده، فصاروا أقوى من العدد والعدة. نبكيهم بدموع حارّة، ونحزن لفقدهم، لكن حزننا لا يُنقص من مقامهم؛ فهُم خير الناس وأوفاهم وأشجعهم، شهداء الحق في زمنٍ تخلى فيه كثيرون عن الحق، وعن القدس، وعن الأقصى.

خرجوا من أنفاقهم بلحمهم الحي، وبأظافرهم، وبليلٍ طويل من الصبر والتجهيز. صنعوا سلاحهم تحت الحصار، وارتقوا شهداء في ميدان الإعداد قبل ميدان المواجهة، ليكتبوا بدمهم أن غزة العزة ليست هامشًا في التاريخ، بل أيقونة العالم، وجسر التحرير، وامتحان الضمائر.

وفي محرقة غزة، ينكشف المعنى الأعمق للابتلاء: ليس قسوةً عبثية، بل رحمة توقظ القلوب وتعيدها إلى طريق الطاعة. الابتلاء هنا غربال، وغزة هي الغربال الأكبر؛ تميّز به الصادق من المدّعي، والثابت من المتراجع. رسالتها العميقة أن الصبر واليقين هما السلاح الحقيقي، وأن النصر وعدٌ لا يُخلف، مهما طال الطريق.

غزة تصرخ – لا لتُستجدى – بل لتُذكِّر: أن العلو الزائف إلى زوال، وأن ملحمة الصمود لا تُهزم، لأن القلوب المؤمنة لا تنكسر، مهما اشتد الظلم، ومهما علا الضجيج.

فاصبروا واثبتوا؛ فإن فجر الحرية يطرق الأبواب.

﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾

ومن بقي منكم كتب الله له أن يكون سيد الأرض، ومن رحل فهو سيد الشهداء.

﴿كَم مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾

(آل عمران: 146)

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالنشر المستبدل

إلى المدعى عليه/ محمد زرعي مصطفى بربخ من خان يونس سابقاً ويحمل هوية رقم (409487451) والمقيم حالياً في هولندا ومجهول محل الإقامة فيها الآن يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الأربعاء الموافق 2026/3/11م الساعة العاشرة صباحاً للنظر في الدعوى أساس في القضية أساس 2026/26م وموضوعها "تفريق للضرر من الغياب" المرفوعة عليك من قبل زوجتك المدعية/ أحلام أحمد مقبل بربخ من خان يونس وسكانها، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبدِ للمحكمة معذرة شرعية، يجرِ بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في العشرين من شعبان لسنة 1447 هجري الموافق 2026/2/8م.

رئيس محكمة خان يونس الشرعية
فضيلة القاضي الشيخ / عبد الحميد شحدة زعرب

المقاومة الفلسطينية كمسار موجي... قراءة إستراتيجية لما بعد طوفان الأقصى

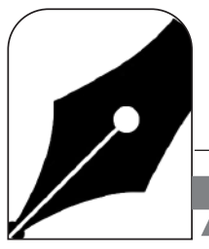

رامي الشقرة

ليست المقاومة الفلسطينية ظاهرة طارئة على التاريخ السياسي للمنطقة، ولا خيارًا اضطراريًا أفرزته لحظة انسداد سياسي عابر، بل هي تعبير بنيوي عن صراع تحرري طويل تشكّل منذ بدايات المشروع الاستعماري في فلسطين. التعامل معها بوصفها ردّة فعل أو مغامرة ظرفية لا يعكس قصورًا أخلاقيًا بقدر ما يكشف خللًا تحليليًا عميقًا، لأن هذا المنهج يفصل الحدث عن مساره، ويعزل المعركة عن بنيتها التاريخية، ويقيس الصراعات المركبة بمنطق النتائج السريعة لا بمنطق التراكم الاستراتيجي.

تُظهر القراءة الطويلة الأمد أن المقاومة الفلسطينية تحرّكت تاريخيًا وفق منطق موجي، تتقدّم عبر دورات صعود وانحسار، تتبدّل فيها الأدوات والسياقات، بينما يبقى جوهر الصراع ثابتًا. كل موجة حملت كلفة أعلى، لكنها في المقابل راكمت خبرة ووعيًا وقدرة أكبر، سواء على مستوى التنظيم أو الردع أو السردية. ضمن هذا الإطار، لا يمكن فهم طوفان الأقصى كمعركة معزولة أو مقامرة غير محسوبة، بل بوصفه ذروة نوعية في مسار موجي، بلغت حدّها الأقصى من حيث الأثر البنيوي، لا من حيث النتائج السطحية المباشرة.

الخلل المركزي في كثير من القراءات التي أعقبت هذه المرحلة يتمثل في اختزال التقييم في حجم الدمار وعدد الضحايا، وكأن المعاناة الإنسانية معيار كافٍ للحكم على المآلات الاستراتيجية. هذا الخلط، رغم مشروعية ألمه، يُنتج استنتاجات مضللة. فالمعاناة، مهما بلغت قسوتها، لا تُساوي الهزيمة العسكرية ما لم تُفضِ إلى كسر الإرادة أو تفكيك القدرة أو فرض الاستسلام السياسي، وهو ما لَم يتحقق. على العكس، كشفت هذه المرحلة عن حدود القوة العسكرية المجردة، وأظهرت هشاشة افتراضات مركزية قامت عليها منظومة الأمن الإسرائيلية لعقود. لقد شهدت البيئة الأمنية للكيان اهتزازًا غير مسبوق، ليس فقط على مستوى الجبهة العسكرية، بل في العمق النفسي والسياسي والاجتماعي. تآكلت صورة الردع المطلق، وتصدّعت ثقة المجتمع بالدولة وقدرتها على الحماية، وتحوّل الأمن من مسلّمة إلى سؤال مفتوح. وفي موازاة ذلك، تسارعت عملية تآكل الشرعية الأخلاقية والسياسية للكيان في الوعي الدولي، حيث لم تعد إسرائيل قادرة على تسويق حربها بوصفها دفاعًا عن النفس، بل باتت تُحاكم بوصفها قوة احتلال تمارس عنفًا مفرطًا بلا أفق سياسي.

هذا التحول في مجال الشرعية لا يقل أهمية عن التحولات العسكرية، لأنه يعيد تعريف ميزان الصراع خارج ميدان السلاح، في حقل السردية والقبول الدولي والقدرة على الاستمرار. عودة القضية الفلسطينية إلى صدارة الأجندة الدولية لم تكن نتاج تعاطف إنساني عابر، بل نتيجة انكشاف بنيوي لطبيعة الصراع بوصفه قضية استعمار استيطاني لم تُحل، بل جرى تعليقها قسرًا. في هذا المعنى، لم يكن طوفان الأقصى حدثًا أغلق صفحة، بل صدمة أعادت فتح الملف من أساسه. من هنا، يبدو توصيف المقاومة كعبء على الشعب الفلسطيني قراءة معكوسة للواقع. العبء البنيوي الحقيقي هو الاحتلال ذاته، واستدامته، وإعادة إنتاجه سياسيًا تحت عناوين الواقعية والاستقرار. *المقاومة، بكل ما يرافقها من كلفة، لم تكن يومًا نقيضًا للهوية الفلسطينية، بل إحدى أدوات حمايتها ومنع تفريغها من مضمونها*. هي ليست مشروع موت، بل محاولة دائمة لمنع الموت البطيء، موت المعنى والحق والقدرة على الفعل.

في هذا السياق، تبرز محدودية الطروحات السياسية التي تُبقي الاحتلال أصلًا ثابتًا في معادلة الحل، وتتمحور حول نزع سلاح المقاومة بدل تفكيك بنية السيطرة الاستعمارية. هذه الطروحات، مهما تزيّنت بلغة التهدئة وإدارة الأزمات، تفتقر إلى أي ضمانات حقيقية للسيادة أو الأمن أو الحقوق، وتعيد إنتاج شروط الهشاشة ذاتها التي فجّرت كل جولات الصراع السابقة. نزع السلاح تحت الاحتلال ليس تسوية، بل إعادة ضبط للاختلال في ميزان القوة، وتأجيل منظّم للانفجار التالي بشروط أسوأ.

إن الرهان الإستراتيجي الأكثر واقعية لا يكمن في تفكيك أدوات الصمود، بل في تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية على أساس وعي تاريخي صارم، يميّز بين النقد الضروري والتفكيك الممنهج، ويدرك أن ما جرى ليس نهاية المسار بل محطة فاصلة بين موجتين. موجة بلغت ذروتها وكسرت توازنات راسخة، وموجة قادمة ستتشكل في بيئة مختلفة، أكثر انكشافًا للعدو، وأقل تسامحًا مع القوة العارية، وأكثر حساسية لمسألة الشرعية.

الالتفاف الشعبي الواسع حول خيار المقاومة لا يعني تفويضًا مطلقًا ولا إعفاءً من المساءلة، لكنه يعكس إدراكًا جمعيًا بأن الصراع لم يُحسم، وأن الكرامة ليست ترفًا سياسيًا بل شرط وجود. من يطالب الفلسطيني اليوم بالاختيار بين الحياة والمقاومة، يتجاهل أن غياب المقاومة لم ينتج حياة، بل شكلاً آخر من أشكال الموت المؤجل.

في المحصلة، لا يمكن فهم ما جرى ولا استشراف ما هو قادم من دون الخروج من أسر اللحظة، ومن دون إعادة بناء التحليل على أساس الصراع الطويل، لا الحدث العابر. فالشعوب لا تنتصر لأنها الأقوى في لحظة بعينها، بل لأنها الأقدر على تحويل الألم إلى وعي، والوعي إلى استمرار. وفي هذا المعنى، تبقى المقاومة الفلسطينية، بكل تعقيداتها وكلفتها، جزءًا لا يتجزأ من معادلة التاريخ، لا استثناءً عنها.

هل يملك القانون الدولي أدوات إنقاذ الأسرى من أحكام الإعدام؟

د. أميرة فؤاد النحال

هل يقف القانون الدولي متفرّجاً عندما يُدفع الأسرى إلى حافة الإعدام، أم أنّ في بنيته أدوات قادرة -نظرياً وعملياً- على منع تحوّل الزنزانة إلى منصة قتل مشرعن؟ السؤال يتعلّق بطبيعة النظام الدولي نفسه، هل هو نظام حماية، أم منظومة نصوص مؤجلة التنفيذ؟

من منظور القانون الدولي الإنساني، يخضع الأسرى -ولا سيما في سياق الاحتلال- إلى شبكة معقّدة من الضمانات القانونية، تبدأ من قواعد اتفاقيات جنيف التي تحظر المساس بالحياة خارج الأطر القضائية الصارمة، ولا تنتهي عند منظومة حقوق الإنسان التي تقيّد تطبيق عقوبة الإعدام بأضيق الحدود الإجرائية والموضوعية، غير أنّ الإشكالية تكمن في إرادة إنفاذ النصوص، وفي الفجوة بين الاعتراف القانوني والقدرة السياسية على الردع.

على مستوى التكييف القانوني، فإن أي تنفيذ لأحكام إعدام في سياق احتلال، دون ضمانات محاكمة عادلة وفق المعايير الدولية الصارمة، يفتح الباب أمام توصيفات أخطر: انتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف، وربما جريمة حرب، وقد يرتقي -في حال اتخذ طابعاً منهجياً أو واسع النطاق- إلى جريمة ضد الإنسانية، وهنا يعود النقاش وجودياً؛ لأن حياة الإنسان تصبح معيار اختبار صدقية القانون الدولي ذاته.

من ثمّ، فإن البحث في أدوات الإنقاذ القانونية هو محاولة لتحديد ما إذا كان النظام الدولي يمتلك فعلاً آليات ردع فعّالة، من المحاكم الدولية إلى الإجراءات العاجلة في الأمم المتحدة، أم أن هذه الأدوات تبقى رهينة ميزان القوى السياسية.

الاعتصام ومسؤولية الحماية الدولية

في مشهدٍ يتكثّف فيه الألم إلى موقف، يُمثل اعتصام أهالي الأسرى أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة إعلاناً أخلاقياً عن انهيار الثقة بفاعلية الوسيط الإنساني في زمن الإبادة، فهنا نتحدث عن ما يمكن تسميته باستدعاء القانون إلى الميدا"، حين يتحوّل النص الدولي من وثيقة أرشيفية إلى مطلبٍ مُلحٍّ في ساحة عامة.

من منظور القانون الدولي الإنساني، يُعدّ اعتصام أهالي الأسرى ممارسةً لحق أصيل في المطالبة بتطبيق الضمانات المقررة للأسرى بموجب اتفاقيات جنيف، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الثالثة واتفاقية جنيف الرابعة، فحماية الأسرى، وضمان معاملتهم الإنسانية، وتمكينهم من التواصل مع ذويهم، هي التزام قانوني لا يسقط تحت ذرائع الحرب أو اعتبارات الأمن القومي.

الاعتصام هنا يُقرأ كأداة ضغط مدني على حلقة مفصلية في منظومة الحماية الدولية، فاللجنة الدولية للصليب الأحمر ليست طرفاً سياسياً، والمُنتظر منها أنها ليست شاهداً صامتاً، فولايتها المستمدة من اتفاقيات جنيف، تمنحها حق زيارة الأسر، وتقييم ظروف أسرهم، ونقل الرسائل العائلية، والتدخل لدى سلطات الاحتلال عند وجود انتهاكات جسيمة، غير أن جوهر الإشكال يكمن في المسافة الفاصلة بين الولاية القانونية والفاعلية العملية، وهي مسافة اتسعت بفعل التعقيد السياسي والقيود الميدانية.

حين تتصاعد التقارير عن تهديد حياة الأسرى الفلسطينيين، سواء بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي أو ظروف الاحتجاز القاسية، فإن المسؤولية القانونية تمتد إلى ما يمكن وصفه بواجب التحذير الإنساني، فالصمت في سياق الخطر الوشيك، يتحوّل من حيادٍ إلى موضع مساءلة أخلاقية، وصحيح أن اللجنة تعتمد سياسة السرية كأداة تفاوضية للحفاظ على إمكانية الوصول، لكن هذه السرية ليست غاية في ذاتها؛ إنها وسيلة لحماية الإنسان، فإذا تآكلت الحماية وبقيت السرية، انقلبت المعادلة.

القانون الدولي الإنساني يُحمّل الاحتلال المسؤولية الأولى والمباشرة عن سلامة الأسرى، بوصفها سلطة احتجاز، وأي إخفاق في توفير الرعاية الطبية، أو منع المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، أو السماح بزيارات منتظمة، قد يرقى إلى مستوى الانتهاك الجسيم الذي يفتح الباب أمام توصيفات أخطر في القانون الدولي الجنائي، غير أن ذلك لا يُعفي الجهات الإنسانية المخوّلة من مسؤولية بذل العناية الواجبة القصوى في التحقق، والمتابعة، والضغط الإنساني.

اعتصام الأهالي، إذن، هو محاولة لإعادة تعريفه، فهو احتجاج على حيادٍ مُتخيَّل لا يلامس الألم، ومطالبةٌ بحيادٍ فاعل يُترجم إلى حماية ملموسة، في السياق الغزاوي حيث تتداخل الحرب مع الحصار، يصبح مقر الصليب الأحمر مساحة رمزية لطرح سؤال ثقيل: هل يكفي أن تكون المؤسسة حاضرة في الجغرافيا، إن كانت العدالة غائبة في الوقائع؟

من زاوية تحليلية أوسع، يمكن قراءة هذا المشهد باعتباره صداماً بين الشرعية النصية والشرعية الأخلاقية، النص يمنح اللجنة أدوات، لكن الضحايا يطالبون بنتائج، وبين الأدوات والنتائج تتحدد مصداقية المنظومة الإنسانية برمتها، فحين يشعر الأهالي أن حياة أبنائهم رهينة توازنات سياسية، فإنهم ينقلون المعركة من زنزانة مغلقة إلى فضاء عام، ومن ملف إداري إلى قضية رأيٍ أخلاقي عالمي.

في المحصلة، يظل التقييم القانونيُ واضحاً بأن حق الأَسرى في الحماية غير قابل للتعليق، ومسؤولية سلطة الاحتجاز أصلية ومباشرة، ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر واجبٌ وظيفي لا ترفٌ اختياري، أما الاعتصام فهو تعبير مدني مشروع عن انعدام الثقة بفعالية الآليات القائمة، ومحاولة لإعادة ضخّ الروح في نصوص وُضعت لحماية الإنسان، لا لتزيين تقارير المؤسسات.

إنه، بلُغة السياسة، صراع على تعريف الإنسانية في زمن الحرب؛ وبلغة القانون، اختبارٌ لمدى قدرة القواعد الدولية على الصمود حين تصبح حياة الأسرى على حافة الهاوية.

شرعية الإعدام في ميزان القانون الدولي

إذا صحّت التقارير عن استعداد مصلحة السجون الإسرائيلية لتنفيذ أحكام إعدام بحق أسرى فلسطينيين، فنحن أمام لحظة قانونية فارقة تختبر البنية الأخلاقية للنظام الدولي برمّته، وهنا ينتقل السؤال من مشروعية العقوبة إلى شرعية السياق، ومن النص المجتزأ إلى المنظومة الكاملة التي تحكم أوضاع الاعتقال والاحتجاز.

في ميزان اتفاقية جنيف الثالثة، إذا اعتُبر الأسرى مقاتلين محميين، فإن أي محاكمة يجب أن تستوفي ضمانات قضائية صارمة تكافئ ما يُمنح لأفراد القوات المسلحة التابعة للدولة الحاجزة، لا مجال لمحاكم استثنائية أو إجراءات مبتورة، أما في حال توصيفهم كمدنيين محميين، فإن اتفاقية جنيف الرابعة تفرض قيوداً أشدّ صرامة على عقوبة الإعدام، ولا تجيزها إلا في أضيق الحدود، وبعد محاكمة عادلة تتوافر فيها كل ضمانات الدفاع، مع حق الاستئناف ووقف التنفيذ إلى حين البت النهائي.

لكن الإشكال الأعمق يكمن في طبيعة البيئة التي تُنتج الحكم، في سياق احتلال طويل، وحرب ممتدة، وخطاب تعبوي، يصبح خطر التسييس القضائي حاضراً بقوة، وهنا ينهض معيار المحاكمة العادلة كحاجزٍ ضد الانتقام المقنّع بعباءة القانون، فإذا شاب الإجراءاتَ أيُّ إخلالٍ جوهري بضمانات الدفاع، أو استقلال القضاء، أو علنية المحاكمة، فإن الحكمَ يفقد شرعيته الدولية، حتى لو استند إلى نص داخلي.

أما من زاوية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فالأمر أكثر تعقيداً، صحيح أن العهد لا يحظر عقوبة الإعدام حظراً مطلقاً، لكنه يقيدها بأشدّ القيود، حيث لا تُفرض إلا في أشد الجرائم خطورة، وبحكم نهائي صادر عن محكمة مختصة، مع ضمان كامل لحقوق الدفاع، وحق طلب العفو أو تخفيف الحكم، كما أن المادة السادسة تُقرأ اليوم في ضوء اتجاه عالمي متنام نحو الإلغاء، ما يجعل أي توسع في استخدامها محل ريبة قانونية وأخلاقية مضاعفة.

غير أن السؤال الأكثر حساسية هو: متى تتحول عقوبة الإعدام، حتى لو أُحيطت بإجراءات شكلية، إلى جريمة دولية؟

إذا ثبت أن تنفيذ الإعدام تمّ خارج إطار محاكمة تستوفي المعايير الدولية، أو شابته مخالفات جسيمة لضمانات المحاكمة العادلة، فقد يرقى ذلك إلى القتل العمد للأشخاص المحميين، وهو انتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف، ويمكن توصيفه كجريمة حرب، أما إذا ثبت أن الإعدامات نُفذت في إطار سياسة ممنهجة أو هجوم واسع النطاق موجّه ضد فئة محددة من السكان (كالأسرى الفلسطينيين بوصفهم جماعة قومية)، فقد يفتح ذلك الباب أمام توصيف أخطر في ضوء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يدرج القتل العمد ضمن الجرائم ضد الإنسانية متى توافرت عناصر الهجوم الواسع أو المنهجي والسياسة العامة.

هنا يتقدّم مفهوم يمكن تسميته بعقوبة الردع الاستعراضي؛ أي استخدام الإعدام كرسالة سياسية موجهة لجمهور أوسع، لا كجزاء فردي محكوم بوقائع محددة، وفي هذه الحالة يتحول الإعدام إلى أداة ضمن بنية قسرية تهدف إلى إعادة تشكيل سلوك جماعة بأكملها عبر التخويف الجماعي، وهذا التحول من الفردي إلى الهيكلي هو ما ينقل الفعل من دائرة القانون الجنائي الوطني إلى فضاء المساءلة الدولية.

من منظور سردي أعمق، نحن أمام اختبار لمفهوم سيادة القانون تحت الاحتلال، هل يُمارس القانون كأداة ضبط محايد، أم كامتداد للقوة الغالبة؟ الإجابة تُستمد من كيفية تطبيقها، ومن اتساقها مع المعايير الدولية، ومن قابلية الأحكام للتدقيق المستقل.

في الخلاصة النوعية:

• إذا نُفذت أحكام الإعدام دون استيفاء صارم لضمانات المحاكمة العادلة، فهي انتهاك جسيم قد يرقى إلى جريمة حرب.

• وإذا جاءت ضمن سياسة منهجية تستهدف فئة سكانية محددة في سياق هجوم واسع، فقد تندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية.

• وحتى في أفضل السيناريوهات الإجرائية، تظل شرعيتها موضع مساءلة مشددة في ظل سياق الاحتلال والنزاع الممتد.

إنها لحظة يلتقي فيها القانون بالضمير الدولي؛ فإما أن يبقى الإعدام استثناءً مُقيّداً بضوابط صارمة، أو يتحول إلى سابقة تُعيد تعريف حدود العقاب في زمن الحرب، وبين الاحتمالين، يقف الأسرى على تخوم العدالة، فيما يُختبر صدق النظام الدولي في حماية الحق الأسمى: الحق في الحياة

آليات الإنقاذ والمساءلة الدولية

حين يلوح شبح الإعدام في سياق مواجهة مسلحة واحتلال ممتد، تتحول المعركة قانونية إلى سباقٍ مع الزمن بين تنفيذ لا رجعة فيه وتفعيلٍ عاجل لآليات الحماية، وهنا تبرز ما يمكن تسميته بالدبلوماسية القضائية الطارئة؛ أي توظيف كل نافذة قانونية متاحة، محلية ودولية، لتحويل الحكم من قدرٍ وشيك إلى ملفٍ مفتوح على المراجعة والمساءلة.

أول الأدوات يتموضع داخل البنية القضائية ذاتها، فالمؤسسات الحقوقية تستطيع الدفع نحو استنفاد جميع درجات التقاضي، والطعن بعدم دستورية النصوص إن وُجدت، أو بعدم توافقها مع الالتزامات الدولية، كما يمكن التمسك الصارم بضمانات المحاكمة العادلة، وطلب وقف التنفيذ إلى حين البت في الطعون، وهذه ليست إجراءات شكلية؛ إنها حواجز زمنية تُبطئ ماكينة التنفيذ وتمنح المجال لتدخل أوسع.

لكن حين يضيق الأفق الوطني، يُفتح المسار الدولي، في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يمكن اللجوء إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عبر طلب تدابير مؤقتة لوقف التنفيذ ريثما يُنظر في البلاغ، هذه التدابير، وإن لم تكن قوةً تنفيذية بالمعنى التقليدي، تحمل ثقلاً قانونياً وأخلاقياً كبيراً.

على مستوى القضاء الدولي، يبرز دور المحكمة الجنائية الدولية إذا توافرت مؤشرات على أن الإعدامات تدخل ضمن نمطٍ أوسع من الانتهاكات الجسيمة، فالمؤسسات الحقوقية تستطيع تزويد مكتب الادعاء بمذكرات قانونية وأدلة توثق الطابع المنهجي أو الواسع لأي سياسة تستهدف الأسرى، ورغم أن إجراءات المحكمة ليست فورية، إلا أن مجرد فتح مسار تحقيق يُنتج أثراً رادعاً، ويحوّل القرار من شأنٍ داخلي إلى خطر مساءلة دولية.

أما على صعيد القضاء الدولي للدول، فإن محكمة العدل الدولية يمكن أن تُفعَّل عبر طلب رأي استشاري أو عبر دعوى بين دول بشأن خرق اتفاقيات جنيف، صحيح أن هذا المسار يحتاج إلى تحرك دولي رسمي، لكنه يخلق إطاراً قانونياً ضاغطاً، ويؤسس لسجل قضائي يُقيّد أي خطوة أحادية.

الآليات الأممية الخاصة تمثل بدورها شبكة حماية موازية، المقرّرون الخاصون المعنيون بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب، واستقلال القضاء، يمكن مخاطبتهم بطلبات عاجلة لإصدار نداءات رسمية للحكومة المعنية، هذه النداءات تُسجَّل ضمن آليات الرصد الدولية، وتُستخدم لاحقاً في تقارير مجلس حقوق الإنسان، ما يعزز ما يمكن تسميته بالتراكم التوثيقي الضاغط.

وفي السياق الإنساني، يظل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر محورياً في ممارسة ضغط دبلوماسي يستند إلى ولايتها بموجب اتفاقيات جنيف، السرية هنا قد تكون أداة تفاوض لحماية الأرواح، شرط ألا تتحول إلى عزلة عن المساءلة.

أداة أخرى لا تقل أهمية هي مبدأ الولاية القضائية العالمية، فبعض الدول تتيح لمحاكمها الوطنية ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة بصرف النظر عن مكان ارتكابها، توثيق الإعدامات – إن حدثت – بوصفها جرائم حرب محتملة، يفتح الباب أمام مذكرات توقيف مستقبلية، ويزرع عنصر الردع في حسابات صانع القرار.

ثم هناك ما يمكن تسميته بالتحالف العابر للحدود، وهو تنسيق بين مؤسسات فلسطينية ودولية لإطلاق حملات قانونية وإعلامية متزامنة، تربط الملف بالسياق الأوسع للحق في الحياة، وتُحرج أي محاولة لتغليفه بخطاب أمني داخلي، هذا التوازي بين القانون والإعلام يُنتج ضغطاً مركّباً، حيث يصبح التنفيذ كلفة سياسية ودبلوماسية مرتفعة.

في المحصلة، أدوات المواجهة ليست رمزية، لكنها تتطلب سرعةً وتناغمًا.

• الطعون الداخلية وتجميد التنفيذ.

• تدابير مؤقتة من هيئات المعاهدات الأممية.

• إحالة موثقة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• تحرك دولي أمام محكمة العدل الدولية.

• تفعيل المقررين الخاصين وآليات مجلس حقوق الإنسان.

• استخدام الولاية القضائية العالمية كتهديد قانوني مستقبلي.

إنها منظومة حماية متدرجة، تبدأ بإبطاء الزمن وتنتهي بتهديد المساءلة، وفي كل مستوى يُعاد تثبيت المبدأ الجوهري: الحق في الحياة وهو حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي، وحين يصبح التنفيذ وشيكاً، تتحول كل ساعة إلى مساحة مقاومة قانونية، وكل مذكرة عاجلة إلى جدارٍ يُشيَّد بين الحكم والحبل.

القانون الدولي لا يُعدم أحداً، لكنه قد يُعدم نفسه إن عجز عن حماية من وُجد لحمايتهم، فإذا تحوّلت نصوص جنيف إلى أوراق مؤرشفة، وأصبحت العهود الدولية مجرد بيانات قلق، فإن المشانق لا تسلب حياة الأسرى فحسب، بل تسلب الشرعية الأخلاقية للنظام الدولي بأسره.

المعركة اليوم على معنى العدالة العابرة للحدود، إما أن تتحرك الآليات القانونية -بجرأة تتجاوز الحسابات السياسية- فتثبت أن حياة الإنسان قيمة تعلو على إرادة القوة، وإما أن يسجّل التاريخ أن القانون كان حاضراً في النص، وغائباً عند لحظة الاختبار.

وعندها يكون السؤال: هل يملك القانون أدوات إنقاذ؟
وهل امتلك الشجاعة لاستخدامها؟

المقالات التي تنشر عبر صفحات " فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN " تعبر عن رأي أصحابها

بين سريرٍ مؤقت ومعبرٍ مغلق... جـــودت يقـــــاوم الموت بانتظـــار رحلـــــة العلاج

غزة/ عبد الرحمن يونس:

منذ ستة أشهر، يعيش الطفل جودت أبو العين (14 عامًا) بين الألم والانتظار، بعد إصابته بحروقٍ وجروح خطيرة من جرّاء استهدافه بطائرة إسرائيليةٍ مسيّرةٍ في أثناء نزوحه مع عائلته من حيّ الدرج شرق مدينة غزة.

وبالرغم من خضوعه لعشرات العمليات الجراحية، يؤكد الأطباء أن نجاته الكاملة مرهونة بسفرٍ عاجل لتلقي العلاج خارج القطاع، وهو ما تعيقه المعابر المغلقة حتى اليوم.

يرقد جودت داخل خيمة طبية أُقيمت في مستشفى ميداني بساحة الكتيبة غرب غزة، محاطًا بالأجهزة والضمادات، بعدما تحوّلت حياته في لحظات من طفلٍ يلهو في الحي إلى مريضٍ يصارع الألم يوميًا ويخضع لتدخلات جراحية متكررة.

وتعود تفاصيل إصابته إلى ليلة قررت فيها عائلته النزوح مع اقتراب الدبابات وتصاعد القصف.

تقول والدته لصحيفة فلسطين: «خرجنا بسرعة وما أخذنا إلا الضروري... القذائف كانت حوالينا بكل مكان».

وخلال المغادرة، لمح جودت طفلةً عالقة في منزل الجيران، فعاد لإنقاذها رغم محاولات منعه.

تضيف الأم: «قال لي: يمّه البنت لحالها... لازم أجيبها. ركض قبل ما أقدر أوقفه».

وبينما كان يحاول إخراج الطفلة، لاحقتهما طائرة «كواد كابتر» وانفجرت بالقرب منهما.

«سمعنا صوتها فوقنا، وبعد ثوانٍ صار انفجار كبير... لقيناه مصاب إصابات خطيرة جدًا»، تتابع الأم.

أُصيب جودت بحروق عميقة وشظايا وتمزقات واسعة في الجلد والأنسجة، ونُقل بشكلٍ عاجل بين نقاط طبية عدة قبل استقراره في المستشفى الميداني، حيث دخل في غيبوبة استمرت أسبوعين.

تقول والدته: «كنا نخاف نفقده بأي لحظة... الأطباء أكدوا أن وضعه حرج جدًا».

ومنذ استيقاظه، لم يغادر سرير العلاج.

وخلال الأشهر الماضية خضع لعشرات العمليات، شملت تنظيف الجروح وترقيع الجلد وجراحات ترميمية متتالية.

«كل أسبوع تقريبًا عملية جديدة... والألم ما بيفارقه»، تقول الأم.

ب الطواقم الطبية التي عاينت حالته، فإن استكمال العلاج داخل غزة لم يعد ممكنًا بسبب نقص الإمكانات والأدوية، ما يستدعي سفره العاجل لإجراء عمليات دقيقة وعلاج تأهيلي طويل.

ورغم حصول العائلة على تحويلة علاج خارج القطاع، ما يزال المعبر المغلق يحول دون مغادرته.

«التحويلة جاهزة... بس ما في سفر. كل يوم بنستنى»، تضيف والدته.

يعاني جودت اليوم صعوبةً في الحركة وآلامًا مستمرة، ويحتاج جلسات علاج طبيعي وجراحات إضافية لتجنّب إعاقات دائمة.

ومن سرير المستشفى، توجّه والدته نداءً إنسانيًا لفتح المعبر والسماح بعلاجه: «ابني طفل... من حقه يتعالج ويعيش مثل باقي الأطفال».

ولا تختلف حكاية جودت كثيرًا عن واقع مئات الجرحى في قطاع غزة، الذين ينتظرون فرص السفر للعلاج في ظل تدمير المنظومة الصحية ونقص الخدمات الطبية المتخصصة، ما يجعل العلاج خارج القطاع الخيار الوحيد للنجاة.

وبين جدران الخيمة الطبية، يواصل جودت انتظار لحظة العبور... لحظةٍ قد تعيد إليه طفولته، أو تنقذ ما تبقى من حياته.

عائلة أبو حطب... منزل دُمّر ورزق أُبيد وحياة تبدأ من خيمة

غزة/ محمد أبو شحمة:

لم يكن منزل عائلة أبو حطب في أحد مخيمات خان يونس، جنوب قطاع غزة، مجرد جدران تُؤوي أسرة، بل كان شاهدًا على سنوات طويلة من الكفاح والعمل الشريف، من خلال ورشة صغيرة مثّلت مصدر الرزق الوحيد للعائلة.

ومن هذه الورشة البسيطة، كان المسنّ محمد أبو حطب يعيل أبناءه ويوفّر لهم الحد الأدنى من الاستقرار في واقعٍ لا يعرف الاستقرار. لكن في لحظة واحدة، محا القصفُ الإسرائيلي كل ذلك، وترك العائلة في العراء بلا مأوى ولا عمل.

واستهدف الاحتلال الإسرائيلي منزل العائلة بشكل مباشر، ما أدى إلى تدميره بالكامل، إلى جانب تدمير الورشة الواقعة في محيطه. ولم يكن في المكان أي هدف عسكري، كما يؤكد أفراد العائلة، بل بيتٌ مدني وورشة بسيطة يعيش منها ربّ الأسرة.

ولم يُمهل القصف العائلة وقتًا لإنقاذ أيٍّ من مقتنياتهم، فخرجوا بثيابهم فقط، تاركين خلفهم ذكرياتهم وأدوات عملهم وكل ما بنوه على مدار سنوات، خاصة أن الاحتلال منحهم دقائق معدودة للإخلاء قبل القصف.

وبعد القصف، تعيش عائلة أبو حطب نازحةً في خيمة لا تقي حرّ الصيف ولا برد الليل، وتحيط بها عشرات الخيام الأخرى، في مشهدٍ يعكس حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها آلاف النازحين في قطاع غزة.

وعلى ركام المنزل، يقول أبو حطب لصحيفة "فلسطين": "بيتي والورشة راحوا بلحظة، والمكان اللي كنت أشتغل فيه وأعيش أولادي بالحلال، اليوم صرنا بلا بيت وبلا شغل وبلا أي دخل... كل تعب عمري انتهى بصاروخ".

ويوضح أن الورشة كانت مصدر الدخل الوحيد للعائلة، وأن تدميرها جعله عاطلًا عن العمل قسرًا في ظل ظروف اقتصادية خانقة وانعدام فرص العمل في القطاع، خاصة بعد الحرب وارتفاع الأسعار بشكل جنوني.

ويضيف بحسرة: "حتى لو بدي أبدأ من جديد... من وين؟ لا معدات، ولا مكان، ولا رأس مال، بعد القصف الهمجي من طائرات الاحتلال وتدميرها كل شيء".

ويشير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لا يريد لأي فلسطيني أن يعيش بسلام على أرضه، لذلك يعمد إلى نسف المنازل وقصفها وقطع الأرزاق بذريعة ادعاءات باطلة، وفق تعبيره.

وتعاني العائلة اليوم من شحّ الغذاء والمياه، وتعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية المحدودة التي لا تكفي لتلبية احتياجاتها اليومية، فيما تتفاقم المعاناة مع غياب الخصوصية داخل الخيمة وانتشار الأمراض، خاصة بين الأطفال وكبار السن.

ويؤكد أبو محمد أن أصعب ما يواجهه اليوم ليس العيش في الخيمة، بل الشعور بالعجز أمام احتياجات أبنائه وأحفاده، مشيرًا إلى أن المنزل كان مكوّنًا من أربعة طوابق تقطن كلَّ طابقٍ منها أكثر من عائلة، وجميعهم انتقلوا للعيش في خيامٍ مواصي خان يونس.

ولا تُعدّ قصة عائلة أبو حطب حالةً استثنائية، بل نموذجًا متكررًا لآلاف العائلات التي فقدت منازلها ومصادر رزقها جراء القصف الإسرائيلي المتواصل، رغم اتفاق وقف إطلاق النار واستمرار الخروقات الإسرائيلية.

وأكد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل، منذ دخول قرار وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025 وحتى الاثنين 9 فبراير/شباط 2026 (لمدة 120 يومًا)، ارتكاب خروقات جسيمة ومنهجية للاتفاق، بما يشكّل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي الإنساني وتقويضًا متعمّدًا لجوهر وقف إطلاق النار ولبنود البروتوكول الإنساني الملحق به.

وأوضح المكتب أنه خلال الفترة المذكورة رصدت الجهات الحكومية المختصة 1,620 خرقًا للاتفاق.

شبكات احتيال مالي تعود إلى غزة تحت لافتة الاستثمار

الاقتصاد تحذّر: أرباح وهميـــــــــة واستدراج منظم لمدخـــــــــــــرات المواطنين

غزة/ رامي رمانة:

تتجدد في قطاع غزة مؤشرات عودة أنماط النصب المالي المرتبطة بما يُسمّى "الاستثمار" وتشغيل الأموال، مستغلةً الضائقة الاقتصادية وثقة المواطنين الباحثين عن مصادر دخل سريعة. وتبرز عروض الأرباح الشهرية الثابتة والمجموعات المغلقة على تطبيقات التواصل الاجتماعي كأبرز أدوات الاستدراج، مع تحذيرات رسمية من مخاطر تسليم المدخرات لجهات غير مرخصة.

وتكشف شهادات متضررين عن نمطٍ متكرر يبدأ بكسب الثقة عبر تحويل أرباح رمزية، ثم ينتهي بانقطاع التواصل واختفاء الجهات القائمة على تلك الأنشطة.

وفي الوقت الذي تؤكد وزارة الاقتصاد الوطني رصد مؤشرات عودة الظاهرة، تشير إلى عدم تسجيل شكاوى رسمية حديثة، داعيةً المواطنين إلى الحذر والتأكد من الترخيص القانوني لأي نشاط استثماري.

ويروي أحد الضحايا، فضّل عدم الكشف عن اسمه، أن القصة بدأت برسالة عبر صديقٍ مشترك عُرض فيها "استثمار مضمون" بعائد شهري ثابت. ويقول لـ"فلسطين" إن الإلحاح على سرعة التحويل كان جوهر العرض، إذ طُلب منه الدفع فورًا بحجة أن الفرصة محدودة. وعندما طلب عقدًا رسميًا أو بيانات ترخيص واضحة بدأت المماطلة وتغيير الحديث، بل جرت محاولة إقناعه بأن كثرة الأسئلة قد تضيّع الربح.

ويشير مواطنٌ آخر إلى أن الاستدراج جرى عبر مجموعة "واتساب" تضم عددًا كبيرًا من المشاركين، حيث كانت تُنشر يوميًا صور أرباح وتحويلات مالية لإظهار المصداقية. ويضيف لـ"فلسطين" أنه عندما طلب معرفة مقر الشركة أو سجلها القانوني لم يحصل على إجابة واضحة، بل طُلب منه إدخال مستثمرين جدد مقابل عمولة، وهو ما أدرك لاحقًا أنه نمط استثمار هرمي.

وفي شهادة ثالثة، يصف أحد المتضررين ما سمّاه "كسب الثقة الممنهج"، موضحًا أن الجهة القائمة أرسلت أرباحًا رمزية في البداية لإقناعه بزيادة المبلغ، لكنه يؤكد أنه بمجرد طلب استرداد كامل رأس المال توقفت الردود تمامًا واختفت الحسابات التي كانت تتواصل معه، مشيرًا إلى خسارته نحو 1500 دولار.

من جهته، حذّر المدير العام المكلّف بالدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية في وزارة الاقتصاد الوطني د. محمد بربخ من تنامي محاولات النصب المالي في قطاع غزة تحت مسمّى "الاستثمار" و"تشغيل الأموال"، مؤكدًا أن الجهات المختصة تتابع مؤشرات عودة هذه الظاهرة مستغلة الظروف الاقتصادية الراهنة.

وأوضح بربخ لصحيفة "فلسطين" أن دور الجهات المعنية يتركّز حاليًا على التوعية ورفع مستوى الحذر لدى المواطنين، مشيرًا إلى أنه رغم عدم تسجيل شكاوى رسمية حديثة لدى الوزارة، فقد وردت استفسارات متعددة من مواطنين عُرض عليهم الدخول في مشاريع استثمارية جماعية مشبوهة.

وبيّن أن القطاع شهد قبل الحرب ست قضايا كبرى للنصب المالي؛ اثنتان منها عبر شركات لها مقرات وتدريبات، وأربع حالات عبر تجميع فردي للأموال، حيث بلغ إجمالي الأموال المحتال بها نحو 15 مليون دولار. وقد أُحيلت هذه القضايا إلى نيابة جرائم الأموال، فيما سُويت بعض الحالات خارج الأطر القضائية أو دون تقديم شكاوى بسبب مغادرة أصحابها.

وأشار إلى أن هذه الأنشطة تقوم غالبًا على تجميع الأموال دون إطار قانوني واضح، مع لجوء بعض القائمين عليها إلى تسييل أصول مثل العقارات أو الذهب وإخفاء مصادر الأموال. وأكد أن ما يُعرف بالاستثمار الهرمي والتداول الرقمي التجميعي محظور ما لم يتم عبر شركات مسجلة وخاضعة لرقابة مستمرة، وأن إجراءات التسجيل والرقابة المالية تمثّل نقطة الكشف الأساسية عن الجرائم في هذا المجال.

وشدّد على أن الاستثمار الفردي دون تجميع أموال يبقى مسؤولية شخصية، داعيًا المواطنين إلى توخي الحذر الشديد وعدم تسليم مدخراتهم لأي جهة غير مرخصة، والإبلاغ عن أي شبهات لحماية المجتمع من خسائر جديدة.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الأربعاء 23 شعبان 1447هـ 11 فبراير/ شباط
Wednesday 11 February 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

فلسطين تحقق إنجازاً تاريخياً في بطولة كأس العرب للتايكواندو

أبو ظبي/ فلسطين:

حقق المنتخب الفلسطيني للتايكواندو، 4 ميداليات، بواقع ذهبيتيّن وبرونزيتيّن، في بطولة كأس العرب الدولية، التي أقيمت منافساتها في دولة الإمارات العربية.

افتتح عمر حنتولي المشاركة بتحقيق الميدالية الذهبية، بعد أن تألق بصورة لافتة مسجلاً خمسة انتصارات متتالية، كان آخرها أمام نظيره المصري في لقاء شهد مستوىً عالياً من المنافسة والندية.

وفي اليوم الثاني من البطولة، أضاف الفدائي ميداليتيّن، حيث ظفر تُوِّج عبد الهادي فرج الله بالميدالية الذهبية إثر أداء مميز قدمه خلال المنافسات. أما اللاعبة تالين رياض، فحصلت على الميدالية البرونزية بعد مشوار تنافسي عكست من خلاله روح الإصرار والعزيمة.

وقبل اختتام منافسات البطولة، عززت يارا البندك حضور المنتخب في البطولة، بحصولها على برونزية، اثر فوزها في مباراتين متتاليتين على منافستيّها من مصر والإمارات، قبل أن تتوقف مسيرتها عند دور نصف النهائي لتكتفي بالمركز الثالث.

طفولة معلّقة بين المرض والنزوح... نضال أبو ربيع يقاوم وجع الحصار

غزة/ هدى الدلو:

في خيمة تفتقر لأبسط مقومات الحياة غرب مدينة الزوايدة وسط قطاع غزة، تتشكل ملامح حكاية طفل لم يعرف من طفولته سوى الألم وأسرّة المستشفيات الطويلة. نضال أبو ربيع، الذي لم يتجاوز عامه الثاني، يواجه أمراضًا قاسية بجسد صغير أنهكه المرض مبكرًا، في حين تحاول والدته إيمان حمدونة (29 عامًا) أن تسنده بقلبها قبل ذراعيها، في رحلة مثقلة بواقع صحي منهار وحصار يضيّق فرص النجاة.

وُلد نضال في أجواء الحرب ليكون الابن الأول لإيمان وتجربتها الأولى مع الأمومة. تقول والدته لصحيفة «فلسطين» بصوت يختلط فيه التعب بالقلق: «أنجبته وسط القصف والخوف، كنت أحلم فقط أن أراه يكبر بصحة جيدة، ولم أتخيل أن تبدأ معاناته وهو رضيع».

بعد أسبوع واحد من ولادته، حاولت إيمان التوجه لتطعيمه وفق البروتوكول المعتمد في وزارة الصحة، إلا أن أوضاع شمال قطاع غزة والحصار حالا دون ذلك. وتضيف بحسرة: «قال لي الأطباء إن الإبرة سيأخذها عند إتمام عامه الأول، لكن عندما أتم العام لم تكن متوفرة أصلًا».

ولم تمضِ أشهرٌ طويلة حتى بدأت أعراض المرض بالظهور. فعند بلوغه أربعة عشر شهرًا أُصيب بارتفاع شديد في الحرارة والتهابات حادة في الصدر، ليخضع لسلسلة فحوصات كشفت إصابته بفقر دم من نوع الثلاسيميا مع انخفاض خطير في نسبة الدم. وتتابع والدته: «كنت أسمع عن فقر الدم، لكن لم أتصور أن طفلًا بهذا العمر قد يصل إلى هذه المرحلة».

ومع تكرار الالتهابات الصدرية، لاحظ الأطباء انتفاخًا غير طبيعي في بطنه، لتكشف الفحوصات عن تضخم في الطحال. بلغ حجمه في البداية 11 سنتيمترًا، ثم ارتفع إلى 14، واليوم وصل إلى 16 سنتيمترًا، فيما بلغ حجم الكبد 8 سنتيمترات، وسط مخاوف طبية من مضاعفات محتملة تشمل مشكلات قلبية وضعفًا شديدًا في المناعة.

ولا يستطيع نضال تناول الطعام بشكل طبيعي، إذ يسبب امتلاء معدته نقصًا في الأكسجين، ما يضطر والدته لإطعامه على جرعات صغيرة ومتقطعة. تقول إيمان: «أراقب أنفاسه أكثر مما أراقب لقماته، أخاف أن يختنق أو يتعب أمامي».

وتصف تجربتها بمرارة: «هو طفلي الأول... بدل أن أفرح بخطواته وكلماته، أفرح فقط عندما تمر ليلة دون تعب شديد».

وتؤكد أن ما يمر به ليس نتيجة إهمال، بل ثمرة واقع صحي قاسٍ يطاول آلاف العائلات في غزة.

تقضي إيمان معظم أيامها في المستشفيات برفقة نضال وشقيقته الرضيعة التي لم تتجاوز شهرها الأول وتعاني ارتفاعًا في كريات الدم البيضاء، بينما تعيش العائلة في خيمة بعد فقدان منزلها في بيت لاهيا. وتصف الخيمة بأنها «بيئة خصبة للأمراض والعدوى... لا تقي حرًا ولا بردًا، ولا توفر الحد الأدنى من شروط الحياة الصحية لطفلين مريضين».

ومنذ تسعة أشهر تنتظر العائلة بارقة أمل بعد صدور تحويلة علاجية لنضال خارج القطاع، إلا أن الانتظار طال ومعه تفاقم الألم. تقول والدته: «كل يوم يمر أشعر أن صحته تضعف أكثر... أنتظر فقط أن يسافر للعلاج، أن يعود طفلًا طبيعيًا يلعب ويضحك بدل أن يقضي أيامه على سرير المستشفى».

لم يختر نضال أن يولد في زمن الحرب أو أن يُحرم من التطعيم والعلاج، لكنه اليوم يدفع ثمن واقع يفوق قدرة جسده الصغير. وبين أوتاد الخيمة وأروقة المستشفى، تقف والدته وحيدةً تقاوم الانتظار، على أمل أن يأتي يومٌ يحمل فيه طفلها لعبته... لا ملفه الطبي.

عناق لم يكتمل فوق الركام

ليلة العودة الأخيرة... حكاية والدَيْن خطفهما القصف قبل فجر اللقاء

غزة/ محمد حجازي:

بين لهفة العودة وصدمة الفقد، تختصر حكاية عائلة سلمي فصلاً موجعًا من سيرة النزوح في غزة؛ إذ تحولت رحلة رجوعٍ طال انتظارها إلى وداعٍ أخير لم يمهلها الاحتلال حتى شروق الفجر.

في ليلة الرابع من شباط/فبراير 2026، تلقى المحامي أحمد سلمي اتصالًا بدت نبراته مفعمة بفرح غاب لعامين كاملين. كان والده الحاج علي سلمي (56 عامًا) يهمس من أمام أنقاض منزلهِ المدمر في غزة، معلنًا وصوله مع زوجته الحاجة بسينة (53 عامًا) بعد رحلة نزوح قاسية بين خيام الجنوب، في محاولة لملامسة ما تبقى من البيت والذاكرة.

اتفق الأبناء سريعًا على مفاجأةٍ مضادة مع خيوط الصباح الأولى؛ إفطارٌ عائلي فوق الركام، يعيد شيئًا من دفء سرقته الحرب. لكن الرسائل المتبادلة على مجموعة العائلة انقلبت قلقًا حين دوّى القصف بعنف في محيط المنزل، قبل أن تنقطع الاتصالات وتغرق الساعات في صمت ثقيل.

مع بزوغ الفجر، وصل الأبناء إلى المكان ذاته الذي حدده الأب موعدًا للقاء. لم يجدوا مائدة الإفطار التي حلموا بها، بل خيمةً استهدفتها طائرات الاحتلال، وجثماني والدين عادا إلى غزة ليغادراها شهداء على أعتاب البيت.

لم يكن الحاج أبو هيثم غريبًا عن دروب الثبات؛ فبيته القريب من الحدود ظل قبل الحرب محطةً للمرابطين، يمدهم بالطعام والدفء ويؤمن أن حماية الأرض تبدأ من أبواب البيوت. وحتى بعد فقد ابنه الأكبر هيثم، كان يردد لأبنائه أن الثبات هو الطريق الوحيد للوفاء لفلسطين.

أما الحاجة بسينة، فكانت حضورًا دعويًا هادئًا لا ينطفئ؛ حافظةً لكتاب الله، ومواظبةً على حلقات التعليم والذكر، حتى في أيام النزوح الأكثر قسوة. تمسكت بطقوس الحياة الصغيرة، وكانت تصر على إعداد أطباق غزة التقليدية كي لا تضيع ملامح البيت في الغربة المؤقتة.

بهذا المعنى، لم تكن العودة مجرد انتقالٍ مكاني، بل محاولة أخيرة لترميم علاقة روحية مع الأرض. غير أن القصف سبق لحظة العناق، وحوّل الفجر المنتظر إلى مشهد وداعٍ نهائي.

يرى أحمد أن وصية والديه تحققت على نحوٍ مختلف؛ فقد عادا إلى غزة التي أحباها، ثم ارتقيا منها معًا، تاركين خلفهما إرثًا من الصبر والإيمان. وبينما لم يكتمل إفطار العائلة فوق الركام، يوقن الابن أن اللقاء المؤجل سيبقى وعدًا مفتوحًا في زمنٍ آخر، حيث لا نزوح ولا فراق.

إنفوجرافيك

محمد يزيد الناظر

غزة بين مبادرة إعادة الإعمار والفرص الاقتصادية... نحو اقتصاد resilient ومستدام

في لحظة تاريخية تتقاطع فيها الإرادة الإنسانية والفرص الاقتصادية، برزت مبادرة إعادة إعمار غزة التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مدفوعةً بما يمكن تسميته ضمائر حية حول العالم، من حكومات، مؤسسات دولية، منظمات غير حكومية، وقطاع خاص دولي. هذه المبادرة ليست مجرد وعود بالإنفاق، بل يمكن أن تكون منصة إستراتيجية لإعادة بناء اقتصاد غزة على أسس جديدة تعالج أعمق أوجاعه وتفتح آفاق نمو حقيقي ومستدام.

لقد عرف العالم غزة ببطولتها وصمودها بالرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها خلال سنوات الحرب والدمار. واليوم، وبعد التعهدات الكبيرة التي تقدمت بها دول ومؤسسات دولية، يقف الاقتصاد الغزّي أمام مفترق طرق: إما أن تتحول الأموال إلى مشاريع متكاملة تُعيد الحياة للاقتصاد والمجتمع، أو أن تبقى مجرد تمويلات طارئة لا تُحدث تحولًا حقيقياً.

إن إعادة الإعمار ليست مهمة إنشائية فقط، بل هي رحلة اقتصادية كاملة تبدأ من البنية التحتية، وتمتد إلى إعادة تشغيل المصانع، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، استحداث فرص العمل، تعزيز التعليم والتدريب المهني، وتطوير الخدمات المالية الرقمية. هنا تتجسد الفرصة لوضع نهج جديد يخرج غزة من دائرة الاعتماد على الدعم الطارئ إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة والاستدامة.

تكمن أهمية مبادرة ترامب بأنها جمعت بين التمويل الدولي والضغط السياسي والدعم المؤسسي، مما يجعلها أداة فاعلة إذا أحسن استثمارها. ولكن المسؤولية الكبرى لا تقع على المجتمع الدولي وحده، بل على أهل غزة والمؤسسات الاقتصادية المحلية، الذين يجب أن يكونوا الطرف الفاعل في تحديد أولويات الاستثمار، وتوجيه الموارد نحو ما هو منتج وذو قيمة مضافة عالية.

في هذا السياق، تصبح السياسة الاقتصادية أداة تنمية وليست رد فعل. وهي تتطلب:

خطة تنفيذ وطنية واضحة تم إعدادها بالتشاور مع جميع الأطراف الاقتصادية.

تعزيز الحوكمة والشفافية لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وتحقيق أثر ملموس.

استراتيجية صناعية وزراعية متكاملة تُعيد بناء القطاعات المنتجة وتزيد القاعدة الاقتصادية.

دعم الابتكار والتحول الرقمي، خصوصاً في الخدمات المالية والتجارة الإلكترونية، لنبني مستقبلًا يتناسب مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

المراقب للتجارب الدولية في إعادة الإعمار يرى أن النجاح الحقيقي لا يتحقق إلا عندما يُبنى المشروع الاقتصادي على أساس تمكين الإنسان، وتنمية رأس المال البشري، وتوسيع الفرص أمام الشباب والقطاع الخاص. وكلما كانت السياسات مصممة من الداخل، ومستجيبة لاحتياجات المجتمع المحلي، زاد تأثيرها وقدرتها على خلق فرص جديدة تنقل الاقتصاد من التبعية إلى الاستقلال.

اليوم، وبينما تتجه الأنظار نحو غزة كقصة نجاح محتملة، يجب أن نؤكد أننا لسنا بحاجة فقط إلى أموال لإعادة بناء ما تهدّم، بل إلى رؤية اقتصادية واضحة وشاملة. رؤية تجعل من كل دولار يُستثمر في غزة دعامة لاقتصاد قوي ومستدام، ومن كل شاب غزاوي عنصرًا فاعلًا في هذه العملية.

إن دعم المبادرة الدولية اليوم هو فرصة تاريخية لا تتكرر كثيرًا، ولنا أن نصنع من هذه الفرصة نقطة انطلاق نحو اقتصاد متين، مجتمع منتج، وأمل متجدد لأجيال قادمة.